

مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة

الحجم

**Effectiveness Extent of Internal Control Systems in Small  
and Medium Sized Enterprises**

إعداد

عامر صالح العرموطي

401020074

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة و التمويل – كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول 2013/2012

### تفويض

أنا الطالب محامر صالح العرموطي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا أو إلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات أو المؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: محامر صالح العرموطي

التاريخ: ١٣/٤/١٤

التوقيع: 

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم".

وأجيزت بتاريخ : 2013/01/13.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيساً ومشرفاً

الاستاذ الدكتور عبدالناصر نور

عضواً

الدكتور عبدالله الدعاس

عضواً خارجياً

الدكتور نمر السليحات

→ :  
-

## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } صدق الله العظيم [سورة النمل: 19].

{ تَرْفَعِ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ } صدق الله العظيم [سورة يوسف: 76].

اللهم لك الحمد و الشكر حمداً كثيراً مباركاً ملء السموات و الأرض كما ينبغي لجلال و جهك و لعظيم سلطانك، اللهم لك الحمد في الأولين و لك الحمد في الآخرين و لك الحمد في كل وقت و حين ، اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد عند الرضى و لك الحمد بعد الرضى.

لا تقي الكلمات و يعجز اللسان عن الايفاء و لو بشيء يسير لمن ربوا و علموا و ضحوا لمن سهروا الليالي الطوال من غير كللٍ و لا ملل لنصل إلى ما وصلنا اليه بفضل الله عزوجلّ أولاً و لهم من بعد، إلى منارة الحق و الشموخ والدي الحبيب، و إلى منارة الهدى و الحنان أمي الحبيبة، بارك الله بكما و جزاكم الله عنا كل الخير.

عظيم امتناني و جليل عرفاني إلى من ساندوني و شدوا من عضدي، شقيقاتي الفضليات و أشقائي الأكارم.

وافر الشكر و عظيم الامتنان لأستاذي الكبير الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور عميد كلية الأعمال الذي تشرفت بإشرافه على رسالتي هذه، فكان خير مرشد .

الشكر و الثناء إلى أساتذتي الكرام في جامعة الشرق الأوسط الذين تشرفت بالتعلم على أيديهم، وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور عبدالرؤوف زهدي لما قدمه لي من تشجيع و دعم لالتحاق ببرنامج الماجستير في هذا الصرح الأكاديمي الكبير.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الكبير لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة .  
و الشكر الموصول إلى زملائي و زميلاتي في جامعة الشرق الأوسط الذين قدموا لي كل مساعدة طلبت اليهم من نصح و إرشاد و توجيه و أخص بالذكر زملاء يوسف عبد الجابر زيد الشوابكة و لكل من مد لنا يد العون و المساعدة.

## الإهداء

إلى والدَيّ العزيزين الغاليين

إلى شقيقتَيّ و أشقائِي الأحبّة

إلى أزهار أسرتنا

( منيرة ، دعاء، ملك، فرح، فاطمة، صالح )

## المخلص

### مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

إعداد

عامر صالح العرموطي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالناصر نور

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن لأنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية بالإضافة إلى التعرف على مكونات نظام الرقابة الداخلية و قياس مدى تأثير كل منها على هذه المنشآت، كما هدفت الدراسة إلى البحث في المعوقات التي قد تحد من تطبيق هذه الأنظمة.

ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم استبانة وقد تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من أكثر من (150) محاسبا و مدققا داخليا من أكثر من (15) منشأة في الأردن، و لتحليل أسئلة الدراسة قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تمثلت في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (Kruskal-Wallis) و (Mann Whitney) واختبار (One Sample T Test).

لقد أظهرت النتائج أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن تطبق إلى حد ما أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية وكذلك أظهرت أن هذه المنشآت تواجه إلى حد ما معوقات تحدّ من مقدرتها على تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة. أضف إلى ذلك عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة

تعود للخلفية الشخصية و إلى طبيعة المنشأة لكل منهم باستثناء متغير (تصنيف المنشأة) حيث كانت المنشآت الأجنبية تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بشكل أكثر فاعلية فيما يتعلق (ببيئة الرقابة) و (بالمراقبة) ولقد كانت هذه الفروقات لباقي العوامل مشتتة نسبيا ولا تتبع توجهها معينا ومن هنا كانت النتيجة عدم وجود فروقات مهمة.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها أن تقوم الجهات الرقابية و التشريعية بتطوير و زيادة التشريعات و القوانين التي من شأنها أن تزيد من التزام المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم بتطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة.

## **ABSTRACT**

### **Effectiveness Extent of Internal Control Systems in Small and Medium Sized Enterprises**

**Prepared by  
Amer Saleh Al Armouti**

**Supervised by  
Prof. Dr.  
Abdul Naser Nour**

This study aimed at identifying the extent of effective application of internal control systems by small and medium-sized enterprises in Jordan, as well as identifying the components of the internal control system and measuring the impact of each thereof on such enterprises. The study also aimed at addressing the obstacles that might hinder the application of these systems.

To this end, a questionnaire was prepared and distributed to a study sample consisting of more than (150) accountants and internal auditor working at more than (15) institutions in Jordan. To ensure answering the questionnaire, the researcher has used the appropriate statistical techniques encompassing the arithmetic means, standard deviations, One Sample T Test, Mann Whitney and Kruskal-Wallis.



The results have revealed that small and medium-sized enterprises in Jordan apply to certain extent the internal control systems effectively.

They also showed that these enterprises face some constraints that preclude the ability to apply effective internal control systems. In addition to that, there is a lack of differences of any statistical significance among the answers of the study sample that can be attributed to the personal background and the nature of the enterprise except the variable of (enterprise classification) where foreign firms apply more effective internal control systems with regard to the (control environment) and (monitoring). The differences relating to the rest of the factors were relatively dispersed and do not follow a certain trend. Hence the result was absence of significant differences.

The study has recommended a range of recommendations, including that the regulatory and legislative authorities develop and increase legislation and laws that would increase the commitment of small and medium-sized towards the application of effective internal control systems.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	شكر وتقدير
هـ	الإهداء
و	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
ي	فهرس المحتويات
ل	فهرس الجداول
	<b>الفصل الأول: مقدمة عامة للدراسة</b>
3	1-1 تمهيد
4	2-1 مشكلة الدراسة و أسئلتها
5	3-1 أهداف الدراسة
5	4-1 أهمية الدراسة
6	5-1 فرضيات الدراسة
8	6-1 المصطلحات الإجرائية
	<b>الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة</b>
13	1-2 مقدمة
14	2-2 مفهوم الرقابة الداخلية
15	3-2 مكونات الرقابة الداخلية
17	4-2 الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم
18	5-2 تعريف المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم؟
21	6-2 المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن
23	7-2 دور المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني

32	8-2 القطاعات التي تتواجد فيها المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم
33	9-2 مميزات المشاريع الصغيرة في الأردن
35	10-2 المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن
36	11-2 الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم
39	1-12-2 الدراسات العربية
50	2-12-2 الدراسات الأجنبية
51	13-2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات</b>
55	1-3 المقدمة
55	2-3 منهجية الدراسة
55	3-3 مجتمع وعينة الدراسة
56	4-3 أداة الدراسة
56	5-3 مصادر الحصول على المعلومات
57	6-3 الاختبارات الخاصة بأداة القياس (الإستبانة)
57	7-3 المعالجة الإحصائية
	<b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات</b>
61	1-4 المقدمة
61	2-4 وصف خصائص عينة الدراسة
68	3-4 استعراض نتائج الدراسة
79	4-4 اختبار فرضيات الدراسة
96	5-4 اختبار موثوقية النتائج
	<b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات</b>
100	1-5 المقدمة
100	2-5 الاستنتاجات
102	3-5 التوصيات
104	<b>قائمة المراجع العربية والأجنبية</b>
111	<b>قائمة الملاحق</b>

### فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	المعايير المستخدمة في تصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في مجموعة من دول العالم	19
2	معايير تصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن	21
3	نسبة التوظيف في الأردن حسب القطاع للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم	25
1-7-3	مقياس الأهمية	58
1-2-4	توزيع العينة حسب العمر	61
2-2-4	توزيع العينة حسب الدور الوظيفي	62
3-2-4	توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية	63
4-2-4	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	63
5-2-4	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	64
6-2-4	توزيع العينة حسب عدد سنوات الخبرة	65
7-2-4	توزيع العينة حسب الحصول على الشهادات المهنية	66
8-2-4	توزيع العينة حسب تصنيف المنشأة	66
9-2-4	توزيع العينة حسب عدد موظفين المنشأة	67
10-2-4	توزيع العينة حسب نوع المنشأة	67
أ/1-3-4	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة	69
ب/1-3-4	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر	70
ج/1-3-4	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة	72

74	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال	د/1-3-4
76	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراقبة	هـ/1-3-4
78	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة لوصف حجم المعوقات المقترحة	2-3-4
81	نتائج اختبار One Sample T Test	1-4-4
84	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للعمر	أ/2-4-4
85	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للرتبة الوظيفية	ب/2-4-4
87	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للتخصص العلمي	ج/2-4-4
88	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للمؤهل العلمي	د/2-4-4
89	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لسنوات الخبرة	هـ/2-4-4
91	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للتصنيف المنشأة	و/2-4-4
94	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لعدد موظفي المنشأة	ي/2-4-4
95	التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لنوع المنشأة	ك/2-4-4
96	اختبار موثوقية النتائج ( اختبار كرونباخ ألفا )	5-4

## الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

## الفصل الأول

### مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة و أسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 المصطلحات الإجرائية

## الفصل الأول

### مقدمة عامة للدراسة

#### 1 - 1 تمهيد:

احتل موضوع المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم اهتماماً متزايداً في السنوات العشرين الماضية انعكاساً للتطورات الاقتصادية العالمية بعد أن تشكل النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشكل نهائي، بعد تعثر دام حتى نهاية الثمانينات!؟

إن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لها دور كبير في الاقتصاد الوطني والمجتمعات المحلية ، لذا أولتها الحكومات جل اهتمامها ، إذ إن الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة ، ومع تدني قدرتها المادية والإدارية على حل تلك المشكلات ، ومع ندرة الموارد الطبيعية ، وجدت تلك الدول في المنشآت الصغيرة ومتوسطة ضالتها ، لحل المشكلات الرئيسية التي تعاني منها فقد تزايد الحديث في السنوات الأخيرة عن دعم ومساندة ورفع كفاءة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية وجاء هذا الحديث لإدراك تلك الدول لحقائق تتمثل فيما يلي:

- ▶ المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مهمة في عمل حراك اقتصادي في المجتمع.
- ▶ المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم توفر فرص عمل لقاعدة كبيرة من المواطنين.
- ▶ قوة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي .



▶ المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي الوسيلة الناجحة في تدوير بعض المدخرات على شكل استثمارات.

▶ المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم فعالة في إنتاج سلع وخدمات ذات أسعار منافسة.

(الشطي 2008)

من هنا تأتي هذه الدراسة لبيان مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

## 1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

و تتركز مشكلة الدراسة في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن بالإضافة إلى المعوقات التي تواجهها هذه المنشآت و التي تحدّ من تطبيقها لأنظمة رقابة داخلية فاعلة، وعليه يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

1. هل يوجد أنظمة رقابة داخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم؟
2. هل تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم؟
3. هل توجد معوقات تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم؟

### 1-3 أهداف الدراسة:

- التأكد من مدى تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- التأكد من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.
- التعرف على المعوقات التي تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

### 1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من مدى أهمية المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم إذ تمثل ما نسبته 99.6% من مجمل عدد المنشآت المسجلة في الأردن و بعدد إجمالي 156,060 منشأة و تشكل ما نسبته 70% من الاقتصاد الأردني. ( غرفة صناعة الأردن. إحصائيات، 2012)

من هنا يكمن مدى أهميه تقيد اداره هذه المنشآت باصول التنظيم المالي و الإداري بهدف الحفاظ على استمراريته في أداء عملها .وهذا يحافظ بدوره على نمو واستقرار الوضع الاقتصادي ولضمان استمرارية هذه المنشآت لا بد من توافر أنظمة رقابة داخلية قوية وفاعلة تضمن سلامة إجراءات العمل كما تضمن سلامة البيانات المالية بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين و الأنظمة المرعية في الدولة و الإيفاء بالتزامات هذه المنشآت.

## 1 - 5 فرضيات الدراسة:

ويمكن صياغة فرضيات الدراسة بالتالية :

### الفرضية الرئيسة الأولى HO1

"لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية "

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة.
2. لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر.
3. لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة .
4. لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال .
5. لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمراقبة .

### الفرضية الرئيسة الثانية HO2

لا توجد معوقات تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة في المنشآت الصغيرة و متوسطة

الحجم".

### الفرضية الرئيسة الثالثة HO3

"لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود للخلفية

الشخصية و طبيعة المنشأة لكل منهم"

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لعمر المستجيب.

2. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً للدور الوظيفي للمستجيب.

3. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً للرتبة الوظيفية للمستجيب.

4. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً للتخصص العلمي للمستجيب.

5. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

6. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لعدد سنوات الخبرة للمستجيب.

7. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً للحصول على الشهادات المهنية للمستجيب.

8. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لتصنيف المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

9. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لعدد موظفي المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

10. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تبعاً لنوع المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

## 6-1 المصطلحات الإجرائية

### - الرقابة الداخلية (Internal Control):

هي مجموعة من العمليات تصمم و تنفذ من قبل مجلس إدارة المنشأة و مدراؤها و موظفوها، صممت لتوفير تأكيد معقول لضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالرقابة على كفاءة وفاعلية العمليات، وموثوقية القوائم المالية، والتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات ذات العلاقة بالمنشأة.

(Committee Of Sponsoring Organizations, COSO, Internal Control (integration Framework, 1994, P3

## - أنشطة الرقابة (Control Activities):

هي تصميم وتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات لضمان الاستجابة الفعالة للمخاطر.

(Internal Control integration Framework - COSO, 1994, P4)

## - المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (Small and Medium- sized Entities):

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بأنها المنشآت التي:

- لا يوجد لها مسؤولية عامة (قياساً مع الشركات المساهمة العامة).
- تقوم بنشر البيانات المالية ذات الغرض العام للمستخدمين الخارجيين و تشمل الأمثلة على المستخدمين الخارجيين المالكين الذين يشاركون في ادارة الأعمال، والدائنون الحاليون و المحتملين، ووكالات تصنيف الائتمان.

## الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### الإطار النظري:-

1-2 مقدمة

2-2 مفهوم الرقابة الداخلية

3-2 مكونات الرقابة الداخلية

4-2 الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

5-2 تعريف المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

6-2 المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن

7-2 دور المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني

8-2 القطاعات التي تتواجد فيها المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

9-2 مميزات المشاريع الصغيرة في الأردن

10-2 المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن



11-2 الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة

و متوسطة الحجم

الدراسات السابقة:-

1-12-2 الدراسات العربية

12-12-2 الدراسات الأجنبية

13-2 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

#### الإطار النظري:

**2 - 1 مقدمه :** تلعب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SME's) دوراً مهماً في اقتصاديات الدول عامة وفي اقتصاديات الدول النامية منها على وجه الخصوص. فوفقاً لـ (Junca,2004) تضاعف عدد هذه المنشآت في الدول الصناعية والنامية ليتجاوز عددها 90% من إجمالي عدد المشروعات الاقتصادية الموجودة في العالم وليصل إجمالي قوة العمل الموظفة فيها نسبة تتراوح من 50-60% من إجمالي قوة العمل في تلك الدول.

وفي الأردن توضح البيانات الصادرة عن (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية عام 2006) بأن عدد العاملين في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم يقارب 16% من حجم العمالة الأردنية، كما أن حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها قد تضاعف 3 مرات تقريباً فوصل عام 2006 إلى ما يقارب 680 مليون دينار، ومع ان هذا الرقم يعادل حوالي 4.3% فقط من حجم رؤوس الأموال المستثمرة في جميع المنشآت الأردنية، إلا أن القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) لتلك المنشآت بلغت 8.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مما يؤشر على ارتفاع معدل الانتاجية فيها. (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2006).

بناء لما تقدم وفي ضوء المعطيات آفة الذكر تصاعدت أيضاً وبالتوازي الأهمية النسبية للبيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لتتواءم مع احتياجات الفئات ذات العلاقة

وعلى رأسها فئتا المستثمرين والمقرضين، وتأسيساً على ذلك زادت أيضاً أهمية امتلاك هذه المنشآت أنظمة رقابة داخلية فاعلة تضمن سلامة البيانات المالية الصادرة عنها بالإضافة إلى سلامة إجراءات العمل داخل المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

## 2 2 مفهوم الرقابة الداخلية:

أصبح من الضروري تفويض المهمات والمسؤوليات بين الموظفين بشكل مناسب نتيجة للتطور الذي شهدته منظمات الأعمال، ويتطلب ذلك وجود آليات لفحص أداء الموظفين والتأكد من قيامهم بأعمالهم بالشكل المناسب.

و يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها مجموعة من العمليات التي تصمم وتنفذ بواسطة مجلس الإدارة العليا ويتم تصميمها لتوفير تأكيدات معقولة حول تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بإمكانية الاعتماد على القوائم المالية وفاعلية وكفاءة العمليات في المنشأة وكذلك الالتزام بالقوانين واللوائح. (لظفي، 2007).

كما يتم تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنها مجموعة من الآليات التي تصمم من أجل التحكم في جميع الوظائف والمهمات والعمليات داخل المنشأة وليس فقط في ما يتعلق بالعمليات المحاسبية. (Porter, et.al, 2008).

تتمحور أهداف الرقابة الداخلية في ثلاثة محاور رئيسية وهي إضافة فعالية على قرارات الإدارة والكفاءة على عمليات المنشأة، اما الهدف الثاني فهو زيادة موثوقية المعلومات وخاصة المتعلقة بالقوائم المالية واخيراً تعزيز الامتثال للقوانين وكذلك الالتزامات التعاقدية، و يعدّ نظام الرقابة الداخلية من مسؤوليات الإدارة وإن الفشل في تصميم نظام رقابة داخلي فعال يعني أن إدارة المنشأة غير فعالة .

إن نظام الرقابة الداخلية يقوم على تقديم معلومات مؤكدة بشكل معقول وليست حتمية أو قاطعة ولا يقوم بمنع كل المخاطر التي قد تتعرض لها المنشأة وذلك لعدة أسباب منها أنه يعتمد على الموظفين الذين من الممكن أن يرتكبوا أخطاء في التنفيذ، وقد تحدت تجاوزات من قبل الإدارة العليا ومن الممكن أن يحدث تواطؤ بين الموظفين للقيام بأعمال الغش والاحتيال. (Knechel, et.al, 2007).

## 2-3 مكونات نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية حسب مفهوم (COSO) من العناصر التالية:

### 1 - بيئة الرقابة:

تتضمن بيئة الرقابة الأحداث والسياسات والإجراءات التي تعكس التوجه العام للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية وأهميتها للمنظمة. إن أساس نظام الرقابة الداخلية هي البيئة التي يتواجد فيها نظام الرقابة الداخلية وتشير بيئة الرقابة إلى القيم الأخلاقية والأمانة والكفاءة لدى الإدارة والموظفين في المنشأة، إن وجود بيئة رقابة قوية تؤدي إلى فعالية بنية عناصر نظام الرقابة الداخلية لذا تعد بيئة الرقابة أهم عنصر من عناصر نظام الرقابة الداخلية، أن من أهم الجوانب في بيئة الرقابة هو توجهات وتصرفات الإدارة إذ أنه إذا كانت الإدارة لا تطبق السياسات والإجراءات فإن هذا يؤثر بصورة فعالة على تخفيف المخاطر، وبالتالي فإنه سوف تقيم مخاطر الرقابة بشكل مرتفع بغض النظر عن بقية العناصر الأخرى، وكذلك فإن العديد من العوامل التنظيمية التي تعطي مؤشرات على فعالية بيئة الرقابة الداخلية مثل التفويضات والصلاحيات وتقييم الاداء وهي من المؤشرات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند فهم وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. (Knechel, et.al, 2007).

## 2- تقييم المخاطر:

هي عملية تقوم بها إدارة المنشأة لتحديد مخاطر الأعمال المرتبطة في القوائم المالية سواءً كانت من مصادر خارجية أو داخلية وذلك لتحديد الاستجابات المناسبة لهذه المخاطر ونتائج هذه الاستجابات. (Porter, et.al,2008).

إن الهدف من تقييم المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية يكمن في تحديد وتحليل إدارة المنشأة للمخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية ومدى الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، إن تقييم المنشأة للمخاطر يختلف عما يقوم به المدقق من تقييم للمخاطر إذ يهدف تقييم الإدارة للمخاطر في تحديد وتحليل وإدارة المخاطر التي تؤثر على تحقيق أهداف المنشأة بينما يقوم المدقق بتقييم المخاطر لتقييم مدى احتمالية وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية للمنشأة من أجل تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل ملائم. (لطفي، 2006).

## 3- أنشطة الرقابة:

تصمم أنشطة الرقابة من أجل تحقيق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر المحددة من قبل الإدارة وهي عبارة عن سياسات وإجراءات وقوانين يتم وضعها وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف المنشأة، ويتم تنفيذ أنشطة الرقابة من خلال جميع المستويات الوظيفية في المنشأة ويجب أن تصمم المنشأة أنشطة تصحيحية ومكاملة لأنشطة الرقابة إذ إن من الممكن أن يتم تجاوز أنشطة الرقابة، تتكون أنشطة الرقابة من خمسة أنشطة رئيسية وهي فصل المهام بين الموظفين و تفويض الصلاحيات بالشكل المناسب و الاحتفاظ بالسجلات والوثائق و الرقابة المادية على الأصول والسجلات وأخيراً فحص الأداء.

(Soltani,2007)

#### 4- نُظْم المعلومات والاتصال:

تصبح الرقابة الداخلية قليلة الفعالية ما لم يكن هناك نظام في المنشأة يقوم بتوفير معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب إلى الأشخاص المعنيين في المنشأة، إن الاتصال في نظام الرقابة الداخلية يعني تحديده المعلومات المهمة وإيصالها إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، ومن العوامل المؤثرة على جودة نظام الرقابة الداخلية فعالية نظام توصيل المعلومات وذلك من أجل التأكد من أن جميع الأطراف في المنشأة طبقت و التزمت بالقوانين الخاصة بالرقابة الداخلية، ولهذا يجب أن يتم توصيل المعلومات وتدفعها من كل الأطراف في المنشأة حتى تزداد جودة نظام الرقابة الداخلية ويكون تدفق المعلومات من المستويات العليا إلى المستويات الدنيا وبالعكس. (Knechel, et.al, 2007).

#### 5- المراقبة :

هي عبارة عن عملية تُصمم لتقييم فعالية أداء نظام الرقابة الداخلية وتتضمن تقييم كل من تصميم وتنفيذ الرقابة في الوقت المناسب وعمل إجراءات تصحيحية وتعديل على النظام إذا كان تقييم الرقابة الداخلية غير جيد. يتم تقييم المعلومات بخصوص نظام الرقابة الداخلية المزودة من مصادر عديدة مثل الدراسات التي تقوم بها الإدارة حول نظام الرقابة و تقرير المدقق الداخلي وتقارير المنظمات والمعلومات الواردة من الموظفين التشغيليين . (Porter, et.al, 2008)

#### 2- 4 الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

يتولى إدارة المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم واتخاذ القرار فيها صاحبها أو من يعينه من المقربين لهذه الغاية ويكون له أو لهم حق اتخاذ القرار وبذلك يحتفظ المديرون لأنفسهم حق الرقابة على جميع أنشطة المؤسسة و التدخل في كل كبيرة وصغيرة ، سواء كان ذلك من ضمن اختصاصه أو لا ، ويشكل هذا سبباً رئيسياً من أسباب عدم تقدم العمل .

## 2-5 تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

من الطبيعي أن يكون تصنيف المنشآت الاقتصادية إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم أمراً نسبياً وليس مطلقاً لذا يختلف الباحثون حول تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، إذ يمكن لمنشأة معينة أن تصنف على أنها كبيرة الحجم في دولة نامية، لتصنف على أنها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة صناعية.

وهكذا يختلف هذا التعريف بين دولة وأخرى وذلك تبعاً لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية أو لاختلاف درجة الكثافة السكانية فيها ومدى توافر العمالة المؤهلة والمدرية فيها بالإضافة إلى درجة التقدم التكنولوجي والمستوى العام للاجور وللدخل. كما قد يختلف هذا التعريف أيضاً تبعاً لاختلاف الغرض أو الهدف، أي حسب ما إذا كان الهدف من التعريف لأغراض إحصائية أو لأغراض تمويلية أو لأغراض أخرى.

ففي الولايات المتحدة مثلاً، حددت لجنة شكلها (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1981) مفهوم المنشأة الصغيرة و متوسطة الحجم على النحو التالي:

تشمل المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم (SME's) المنشآت الاقتصادية الهادفة للربح وذلك بعد استبعاد الشركات المساهمة كبيرة الحجم (Large Public Companies).

وقد حددت هذه اللجنة مواصفات المنشأة الصغيرة و متوسطة الحجم فيما يلي:

1. عدد قليل من الموظفين.
2. مبيعاتها منخفضة وكذلك القيمة الإجمالية لأصولها.
3. عدم الوضوح في تحديّد الواجبات والمسؤوليات بسبب ضعف في نظم الرقابة الداخلية.

#### 4. هيمنة الادارة أو المالك على جميع نواحي النشاط الرئيسية.

لكن وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي موحد ومتفق عليه للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلا أنه توجد مجموعة من المعايير المتعارف عليها لتصنيف المنشآت وفقا لحجمها كما يرى (Junca,2004) وتشمل هذه المعايير ما يلي :

1. عدد العاملين.

2. حجم رأس المال المستثمر.

3. الايراد السنوي.

لكن مع ذلك تختلف الدول فيما بينها سواء من إذ نوع المعيار الذي تطبقه من بين تلك المعايير وكذلك في المحتوى الكمي لهذا المعيار، هذا ومع أن معيار (عدد العاملين) هو الأكثر استخداما على مستوى العالم، إلا أن بعض الدول تستخدم بالإضافة له معايير أخرى كما يوضح الجدول التالي: (مطر و نور، 2008)

#### جدول رقم (1)

المعايير المستخدمة في تصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم  
في مجموعة من دول العالم

ت	الدول	عدد العاملين	الايراد السنوي	حجم رأس المال المستثمر
1.	العراق	اقل من 15 عامل	N/A	N/A
2.	الأردن	اقل من 50	N/A	اقل من 30 ألف دينار
3.	مصر	اقل من 50	N/A	N/A
4.	اليابان	اقل من 50	N/A	N/A
5.	استراليا	اقل من 50	اقل من 10 مليون دولار استرالي	N/A
6.	البنك الدولي	اقل من 50 عامل	3 مليون دولار	N/A
7.	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNID	اقل من 200 عامل	N/A	N/A
8.	دول الاتحاد الأوروبي	اقل من 250	اقل من 40 مليون يورو	N/A
9.	الولايات المتحدة الأمريكية	اقل من 500	اقل من 285 مليون دولار امريكي	N/A
10.	دول مجلس التعاون الخليجي	N/A	N/A	اقل من 2 مليون دولار
11.	تايوان	N/A	اقل من 100 مليون دولار تايواني	80 مليون دولار تايواني



أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization of Economic & Cooperative Development(OECD) فهي الأخرى تستخدم معيار (العمالة) أساساً لتصنيف المنشآت حسب حجمها ولكن بدرجة أكثر تفصيلاً كما يلي: (الهييتي، 2006)

1. الصناعات الميكرووية Micro Industries وهي التي يعمل فيها 4 عمال وأكثر.
2. الصناعات الصغيرة جداً Very Small Industries وهي التي يعمل فيها من 5-19 عاملاً.

3. الصناعات الصغيرة Small Industries ويعمل فيها من 20-99 عاملاً.
4. الصناعات متوسطة Medium- Size Industries ويعمل فيها من 100-499 عاملاً.

5. الصناعات الكبيرة Large Industries ويعمل فيها أكثر من 1000 عاملاً.
- ومن جهتها تصنف المفوضية الأوروبية (European Commission, 2007) المنشآت حسب حجمها في ثلاث فئات بناء على ما إذا ما توافر في كل منها شرطان من الشروط الثلاثة التالية:

1. المنشأة الصغيرة أن يكون عدد موظفيها اقل من 50 موظفاً، وجملة أصولها أقل من 4.4 مليون يورو، وإجمالي مبيعاتها اقل من 8.8 مليون يورو.
2. المنشأة المتوسطة أن يكون عدد موظفيها من 50 إلى 250 موظفاً، وجملة أصولها من 4.4 مليون إلى 17.5 مليون يورو، وإجمالي مبيعاتها من 8.8 مليون إلى 33 مليون

3. المنشأة الكبيرة وهي ما يتجاوز عدد موظفيها وإجمالي أصولها وإجمالي مبيعاتها تلك المنصوص عليها للمنشأة متوسطة.

من هنا وبناءاً للتصنيف السابق يتراوح عدد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الدول الأوروبية المختلفة بين 88%-97% من إجمالي عدد المنشآت التجارية العاملة في تلك الدول.

## 2 - 6 المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن:

تستخدم وزارة الصناعة و التجارة الأردنية بالإضافة إلى معيار العمالة معياراً آخر هو حجم رأس المال المستثمر وذلك في تصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة وذلك كما في الجدول التالي: (غرفة تجارة عمان، 2007).

جدول رقم (2)  
معايير تصنيف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم  
في الأردن

ت	نوع المنشأة حسب الحجم	عدد العاملين	حجم رأس المال المستثمر
1.	الميكرووية	أقل من 10	أقل من 30 ألف دينار
2.	الصغيرة	10 - 49	أقل من 30 ألف دينار
3.	متوسطة	50 - 249	أكثر من 30 ألف دينار

ووفقاً لبيانات (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية الصادرة عام 2006) نما عدد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن على مدار السنوات العشرين السابقة بمعدل 200% ليصل عددها إلى 150222 منشأة أي حوالي 90% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الأردن.

وتتوزع هذه المنشآت على المحافظات الأردنية على النحو التالي:

محافظات الشمال 22%، ومحافظات الوسط 68%، ومحافظات الجنوب 10%، ويشير هذا التوزيع إلى أهمية العلاقة القائمة بين عدد المنشآت من جهة والكثافة السكانية من جهة أخرى وبما يخلق

نوعاً من التوازن في توزيع العمالة بين المحافظات، لكن وفقاً لدراسة (حداد، 2006) فإن هذه المشروعات تواجه العديد من المشكلات الإدارية والمالية والتنظيمية والتسويقية بجانب عدم توفير التمويل المناسب لها.

من جهة أخرى كشفت دراسة (لوزارة التخطيط أجرتها عام 2001) عن تدني نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة في الأردن في النشاط التصديري وذلك لعدة أسباب أهمها عدم وجود قنوات تسويقية تساعد منتجاتها على اختراق الأسواق الخارجية علماً بأن الغالبية العظمى لتلك الصادرات هي من السلع الاستهلاكية التي تتركز في المنتجات الكيماوية، والغذائية والمشروبات.

أما (اسماعيل، 2007) و (التميمي، 2007) فقد حددوا أهم المشكلات والصعوبات التي تواجهها المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن بما يلي:

1. إن ملكية معظم هذه المشروعات عائلية مما يؤدي إلى تركيز مراكز السلطة واتخاذ القرار وبالقدر الذي يتعارض مع مبادئ الحاكمية المؤسسية.
2. شح البيانات وضعف نظمها المحاسبية مما لا يوفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية.
3. ضعف قدراتها الإدارية ونقص المهارات المتوفرة فيها في مجالات التسويق واستخدام تكنولوجيا الإنتاج.
4. قلة المشاريع المشتركة Joint Ventures القائمة بينها وبين المشاريع الأجنبية.

5. غياب التنسيق فيما بينها وبين المؤسسات الحكومية.

## 2-7 دور المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني:

تحتل المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم مكانة مهمة جداً في الاقتصاد المعاصر لكل دولة، كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم؛ فهي مصدر مهم لإستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير؛ وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية؛ كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها. بالإضافة، فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية، ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

تعدّ المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم المصدر التقليدي لنمو الاقتصاد المحلي والوطني، وتكمن أهمية المشاريع الصغيرة في كونها تستخدم الجزء الأكبر من العاملين في الصناعة، إذ أشارت بعض الدراسات التي تمت في عام 2005 "بأن نسبة العمالة الأردنية في المنشآت الخاصة وصلت إلى 16% من حجم العمالة الأردنية" (مطر، ونور، 2008).

إذ أشار الباحثان "بأن هذه المنشآت أسهمت في الأردن في عام 2006 إلى مضاعفة حجم رؤوس الأموال ثلاث مرات تقريباً إذ وصلت إلى 680 مليون دينار".

ويمكن عدّ المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، إذ أنها تعمل في كل المجالات الاقتصادية. وتتعدّد المساهمات الاقتصادية لهذه المشاريع إذ أنها السبب في تزايد نمو فرص العمل لديها مقارنة بالشركات الكبيرة التي تستمر في تقليص عدد العاملين لديها، وبسبب أنها تتميز بكثافة اليد العاملة، فأنها تخلق في الواقع أعمال أكثر من الأعمال في المشروعات الكبيرة.

كما أنها تعدّ عاملاً أساسياً في تدريب العاملين، إذ توفر للعاملين فرص تعلم مهارات متعدّدة التي يستفيد منها صاحب المشروع الصغير بدرجة أكبر من فائدتها لصاحب المشروع الكبير. وبشكل عام فإن المشاريع الصغيرة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة أكثر العاملين في الأردن.

(العطية، 2009)

ووفقاً لتقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تمثل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الأردنية حوالي 98% من مجموع المنشآت في المملكة وتشكل مانسبته 55% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن. ([www.elaph.com](http://www.elaph.com))

وقد كانت نسبة التوظيف في الأردن حسب القطاع كما نشرته مؤسسة تشجيع الاستثمار ([www.jordaninvestment.com](http://www.jordaninvestment.com)) كما يوضحه الجدول رقم (1) كالتالي:

جدول رقم (3)  
نسبة التوظيف في الأردن حسب القطاع  
للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

القطاع	نسبة التوظيف في الأردن
الزراعة	3.55
التعدين والمحاجر	1.15
التصنيع	12.69
الكهرباء وإمدادات الغاز والماء	1.67
الإنشاءات	7.11
تجارة الجملة والتجزئة	17.94
الفنادق والمطاعم	2.19
النقل والتخزين والاتصالات	9.58
الوساطة المالية	1.64
العقارات والتأجير ونشاطات الأعمال التجارية	3.38
الإدارة العامة	16.62
التربية والتعليم	10.96
الصحة والعمل الاجتماعي	4.95
أخرى	6.06

وتتميز المشروعات الصغيرة بعدد من المزايا التي تؤهلها لأن تحتل مكانة اقتصادية

مهمة في جميع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية من بينها:

1. الفاعلية والكفاءة في تحقيقها الأهداف الاقتصادية لأصحابها، ومن إذ قدرتها على

إشباع احتياجات ورغبات العملاء.

2. المرونة والقابلية للتكيف في مواجهة الظروف غير الطبيعية، وبشكل خاص في فترات الركود الاقتصادي، وهذا ما تعجز عنه المشروعات الكبيرة.

3. القرب من المنشأة والمورد، إذ يستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تطوير علاقات شخصية جيدة مع هذه الأطراف، مما يجعلها أكثر قدرة على تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي مما يؤدي لزيادة رضا المنشأة وإرضاء المورد لقدرتها الكبيرة على المرونة فيما يتعلق بمواعيد وكميات التسليم، مما يجعلها أكثر قدرة على البقاء والاستمرار.

4. مساعدة المشروعات الكبيرة في توفير احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج السلعية المواد والأجزاء وقطع الغيار.... وغيرها.

وتظهر أهمية المنشآت الصغيرة ومتوسطة من منظور اقتصادي بسبب مساهمتها في الاقتصاد الوطني بالأساليب التالية:

1. **اعتمادية الأعمال:** وهي أن أي عمل لا يمكن أن يعمل بشكل مستقل تماماً عن الأعمال الأخرى، إذ عليه أن يشتري أو يبيع للأعمال الأخرى أو العملاء. (العطية، 2009) أي أن صاحب العمل لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الاحتكاك بالآخرين. وأفضل مثال على الاعتمادية بين المشاريع الصغيرة والكبيرة من ناحية اقتصادية ما يظهر من علاقة تنسيقية بين المنتج وتاجر الجملة والتجزئة وصولاً إلى المستهلكين بالنهاية؛ بالإضافة إلى دور المشاريع الصغيرة كنقطة بداية ونهاية للمشاريع الكبيرة والعكس صحيح (وهذا يختلف بالطبع حسب نوع النشاط الذي تمارسه هذه المشاريع). إذ إن الاقتصاد الذي يشجع الإنتاج الواسع يتطلب وجود عدد كبير من

صغار تجار الجملة والتجزئة والموزعين العاملين كوسطاء بين المنتج والمستهلك بهدف التوزيع والإيصال للسلع والخدمات وتسهيل تلك العملية. (عفانة، وأبو عيد، 2004)

**2. المنافسة:** تتنافس الأعمال الصغيرة والكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جداً المحافظة على المنافسة، إذ لا يمكن اغفال أهمية المنافسة في الاقتصاد. ويمكن أن تكون المنافسة سبباً في تحقيق هذا التغير من خلال الإبداع والتطوير. (العطية، 2009) وتظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها: الأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، تطوير طرق التصنيع، تحسين جودة المنتج، المصداقية في التعامل. وجميع ذلك يهدف إلى تحقيق شعور بالرضا لدى المستهلك وإشباع لحاجاته ورغباته. (عفانة، وأبو عيد، 2004)

**3. التجديد والابتكار والإبداع:** إن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تمتاز بجهودها الحقيقية لتطوير المنتجات سواء كانت سلعاً أو خدمات أو تحسينها أو تطوير استخدامات جديدة لها (المهدلي، 2009).

ويعد الافراد ووحدة الأعمال الصغيرة المصدر الأساسي للأفكار الجديدة والإبتكارات، وتتميز المنشآت الصغيرة بأنها أكثر إبداعاً من المنشآت الكبيرة المملوكة من قبل الدولة، بسبب أن الأفراد لديهم دافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية. إذ إن المنشآت الكبيرة تركز على المنتجات التي تتميز بالطلب الثابت والمتوقع، تاركة للمنشآت الصغيرة إنتاج المنتجات التي تكون



مبيعاتها بطيئة وتتميز بدرجة عالية من المخاطرة (العطية، 2009). وتفتح باب المجازفة والمغامرة للمشاريع الصغيرة لإيجاد سلع جديدة، الأمر الذي قد يلحق الخسارة بهذه المشاريع قبل أن تحقق نجاحها، وينبغي الإشارة هنا إلى أن المشاريع الصغيرة والناجحة قد تتولى عملية الإنتاج وتحويل الأفكار إلى سلع وخدمات إذا امتلكت رؤوس الأموال الكافية، أو تلجأ بالمقابل إلى بيعها كبراءات إختراع إلى شركات كبيرة أخرى قادرة على الإنتاج. (عفانة، وأبو عيد، 2004)

وعلى ذلك فإن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تمتاز بقدرة عالية على الإبداع، إذ تبذل الجهود لتطوير منتجات جديدة أو تحسين ما هو موجود أو تطوير الاستخدامات الجديدة لها. ويلاحظ أيضاً أن الإختراعات سمه مهمة للأعمال الصغيرة ومتوسطة، والتي تعبر عن ابتكار لشيء جديد غير موجود في أي مكان. وكذلك تلعب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم دوراً مهماً في التحسين المستمر للمنتجات، وهو عبارة عن الإنتقال من حالة إلى حالة أفضل من خلال زيادة القيمة. (المهدي، 2009)

**4. رواج الامتيازات:** الامتياز هو نظام فعال وهو رخصة تمنح لصاحبها حق توزيع السلع والخدمات بشكل انتقائي من خلال منافذ يملكها صاحب الامتياز، إذ يلاحظ وجود العديد من المنشآت القائمة على أساس الامتياز مثل منشآت المأكولات السريعة، والتي تعمل بموجب امتياز من المشروعات الكبيرة.

5. **من البدايات الصغيرة:** إن معظم الشركات الكبيرة الحالية قد أسست برؤوس أموال محدودة جداً، فهذا يوصلنا إلى أن تطور الاقتصاد للدول ناتج عن جهود المشاريع الصغيرة. (العطية، 2009)

6. **رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي:** الناتج القومي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة، ونلاحظ من هذا الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمشروعات الصغيرة في كافة المجالات أنها تسهم بشكل كبير وبنسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي يفوق مساهمة المشروعات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعد "الدخل القومي الإجمالي" أحد أهم عناصر أجور العمال. وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج، وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.... فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع. (حسن، 2002)

وبشكل عام فإن الأعمال الصغيرة ورأس المال المستثمر فيها يؤدي إلى فائض اقتصادي أفضل قياساً للمنشآت الكبيرة (المهدلي، 2009)

7. **الآثار الاجتماعية وتوفير فرص العمل:** تسهم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل كبير في الحد من البطالة، والفقر ورفع مستوى المعيشة (حسن، 2002)، وذلك لأنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد وتساعد الدول والحكومات

في حل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع أو الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الإحتياجات الضرورية لهم. (المهدي، 2009)

إن البدء بأعمال جديدة بهذا العدد الكبير يؤدي إلى توظيف عالٍ، وعلى سبيل المثال فإن مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية بلغت نسبة المصانع الصغيرة فيها (98%) من مجموع المصانع، كما أنها توظف حوالي (89%) من القوة العاملة في المدينة. (العامري، والغالبي، 2007)

وكما يمكن للدولة وخاصة في الدول النامية أن توجه الأنشطة إلى مناطق متهدفة لغرض تنميتها أو إيقاف عمليات الهجرة إلى المدن المزدحمة بالسكان أو غير ذلك. (النجار، والعلي، 2006)

**8. اشباع الحاجات لفئات المجتمع المختلفة:** فقد يكون هذا الإشباع تحقيق مردود وأداء مالٍ بالنسبة لمالكي هذه الأعمال من الرواد أو اشباع حاجات الزبائن من سلع وخدمات أو اشباع رغبات باقي فئات المجتمع المتعاملين مباشرة أو غير مباشرة من هذه الأعمال.

**9. التنوع الثقافي:** إذ تستطيع الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحفاظ على خصوصية الأقليات المتواجدة في بلدان أخرى كالمهجر أو غيره. مثال على ذلك المحلات التجارية والمطاعم العربية والإسلامية، أو المطاعم اليابانية أو الصينية التي تقدم منتجات أو خدمات تحتاجها هذه المجموعات العرقية في بلدان أخرى، وهذا يسهم في اشباع حاجاتهم الخاصة المتميزة. كما أن التنوع الثقافي في الأعمال الصغيرة

ومتوسطة تسهم أيضاً في دفع الشركات الأكبر في قبول واحتضان التعدّد واحترام الاختلاف والتنوع في قوة العمل لديها.

وفيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن فيلاحظ أن دورها في الاقتصاد الوطني يتمثل فيما يلي:

- تتميز بأنها صناعات تحويلية في الأغلب توجه لتلبية الطلب المحلي، مما يقلل من مشكلات التسويق الخارجي.

- لديها قدرة كبيرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية مما يمكنها من استيعاب العمالة المحلية الأمر الذي يحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.

- تستوعب ما يقارب 35% إلى 55% من قوة العمل في الأردن و حسب الاحصائيات المذكورة سابقا.

وفي ختام هذه الفقرة حول أهمية المنشآت الصغيرة ومتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة، يبدو أن هذه الأهمية تتجسد على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، إذ العدالة في توزيع الثروات والقضاء على البطالة كظاهرة اجتماعية سلبية ويمكن كذلك أن تعزز هذه المنشآت مساهما الأقليات والمرأة في العمل والإنتاج والمبادرات وتعمل على التنمية المتوازنة والحد من الهجرة الداخلية بين الريف والمدينة، وكذلك الهجرة الخارجية لإيجاد فرص العمل. وتلعب المنشآت الصغيرة ومتوسطة دوراً على الصعيد التكنولوجي من خلال قدرتها على

الإبداع والتحسين والإختراع في مختلف الأنشطة التي تتواجد فيها. (المهدلي، 2009)

## 2- 8 القطاعات التي تتواجد فيها المنشآت الصغيرة ومتوسطة:

تشير البحوث والدراسات إلى تواجد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في أغلب القطاعات والمجالات ويندر وجود قطاعات لا توجد فيها هذه المنشآت بشكل مباشر أو غير مباشر. وهناك قطاعات أكثر جذباً للأعمال الصغيرة الجديدة، لكونها واعدة في نموها وتطورها، ومن أهم هذه المجالات التي تعمل فيها المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي:

- **منشآت الإنتاج والتصنيع:** إذ توجد المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في القطاع

الصناعي لإنتاج السلع الملموسة وإيجاد منفعة للزبائن والمجتمع والأعمال هنا هي منشآت صناعية تنتج سلعاً مادية ملموسة. وتلعب هذه المنشآت دوراً مهماً في الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، أما في الدول النامية فيلاحظ قلة أعداد المنشآت الصناعية الصغيرة بسبب كون الاستثمارات في هذا القطاع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات عالية (المنصور، وجواد، 2000) لذلك فإن الطابع الإنتاجي الحرفي أو التصنيع البسيط الأولي يمكن أن يكون هو السائد في الدول العربية، إضافةً إلى وجود الصناعات الفلوكلورية أو التراثية. وعادة ماخدم هذه المنشآت الأعمال والشركات الكبيرة وتتكامل بالعمل معها. (المهدلي، 2009)

- **منشآت التوزيع والنقل:** ويشمل هذا النوع على درجة كبيرة من الاختلاف والتنوع مثل

تجارة الجملة والتجزئة وخدمات النقل والمواصلات. إن منشآت هذا القطاع تركز وبشكل عام على حركة وانتقال السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين. وهذا المجال من أوسع المجالات لأن الجهات الحكومية لا يمكن لها أن تغطي مثل هذه

الأعمال لذلك فالفرص متاحة وأجزاء مهمة من السوق تبقى غير مغطاة وغير مخدمة بما فيها الكفاية من قبل الأعمال الكبيرة. (العامري والغالبي، 2007)

● **منشآت الخدمات:** إن الغالبية العظمى من الأعمال الصغيرة توجد في قطاعات الخدمات، وهي تضم جميع أنواع الخدمات على اختلاف أنواعها. ويمكن لمنشآت الخدمات أن تقدم خدماتها للشركات الأخرى مثلاً تقديم الخدمات المحاسبية أو الإستشارية أو تصليح أجهزة وغيرها. (أبو ناعم، 2002)

● **منشآت البناء والتشييد:** توجد العديد من الأعمال الصغيرة ومتوسطة في هذا القطاع الحيوي، وتعمل هذه المنشآت في مجال المقاولات والبناء وترميم المباني وإقامة المطارات والطرق والجسور وغيرها. وفي دولنا النامية تعمل هذه المنشآت كمشاريع مقاولات أساسية أو مقاولين فرعيين، ولدى أصحابها خبرات جاءت بداية عملها مع منشآت في مجال الأعمال الأخرى. (المهدلي، 2009)

## 2- 9 مميزات المشاريع الصغيرة في الأردن:

و لأهمية و كبر حجم هذه المشاريع الناشئة من مميزات و التي نذكر منها:

1. رأس المال صغير: تتصف المشاريع الصغيرة بصغر حجم رأس المال وصغر الحجم ويمكن لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع ممن يملكون مدخرات بسيطة أن يكون لديهم مشروع صغير.

2. الملكية: تأخذ المشاريع الصغيرة صفة الصبغة العائلية فصاحب المشروع يعمل في مشروعه هو وزوجته وأبناؤه.
3. انخفاض تكلفة العمالة: المشروع الصغير يستعمل آلات بسيطة وقليلة التعقيد فإن تكلفته تكون بسيطة مقارنة بالمشاريع الكبيرة.
4. انخفاض حجم الإنتاج: إذ يقلل ضآلة حجم الإنتاج مخاطر الاحتفاظ بالمخزون لمدة طويلة.
5. لا تتطلب المشاريع الصغيرة بنية تحتية ذات حجم كبير: إذ يمكن قيام المشاريع الصغيرة في الأرياف والبادية والمناطق النائية.
6. محدودية سوق التعامل: فسوق التداول بالنسبة للمشاريع الصغيرة في الأردن يعد محدوداً لا يتعدى المنطقة التي يوجد فيها أحياناً.

(عفانة وأبو عيد، 2004)

وكما ذكر سابقاً أن المشروعات الصغيرة تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية وتحسين الدخل القومي، وتسهم بشكل كبير في تمكين المشروعات الكبيرة من تحقيق أهدافها ودورها الهام في الحد من البطالة وما تجره على المجتمع من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، ودورها في بلوغ المجتمعات المتقدمة إلى ما هي عليه الآن من تقدم وازدهار، فكل هذه الأسباب وغيرها جعل الحكومات تقوم بتقديم المساعدات اللازمة والكافية التي تحتاجها هذه المشروعات الصغيرة حتى تستطيع تحقيق أهدافها الإستراتيجية والأساسية والاستمرارية في

العمل وتحقيق الأرباح. (حسن، 2002)

ففي الأردن هناك بعض المنشآت التي تقوم بتمويل هذه المشاريع الصغيرة، منها منشآت حكومية وشبه حكومية، وهيئات دولية وأجنبية، وأيضاً توجد المنشآت الأهلية غير الحكومية. (عفانة و أبوعيد، 2004)

## 2- 10 المشكلات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في الأردن:

1. ارتباط المشاريع التمويلية في أذهان المجتمعات المحلية بمفهوم الهبات والمساعدات.
2. ضعف التوجه والاتجاه لدى المجتمعات المحلية نحو الاستثمار والإنتاج والعمل.
3. ارتفاع المنافسة وضعف الإمكانيات والقدرات التسويقية.
4. عدم المصداقية في تطبيق المشاريع الممولة من صناديق الإقراض.
5. قصر فترة تمويل المشاريع بالمقارنة مع الوقت اللازم لتأهيل المجتمعات المحلية لتصبح قادرة على إدارة هذه المشاريع ذاتياً.
6. عدم وجود برامج اقراض مبرمجة قادرة على توفير فرص عمل كاملة ودخل كاف.
7. ضعف التنسيق بين المنشآت الأهلية والحكومية العاملة في مجال المشاريع الصغيرة في المنطقة الواحدة.
8. ضعف الوصول إلى المجتمعات النائية.
9. تعثر بعض المشاريع بسبب عدم وجود دراسات للجدوى الاقتصادية أو حجم وطرق التسويق.



10. نظرة المصارف التجارية للمشاريع الصغيرة بأنها عالية المخاطرة وأن نسبة إمكانية فشلها وتعثرها عالية، مما يجعلها تتردد في التعامل مع أصحاب المشاريع الصغيرة.
11. نقص الخبرة لدى المشاريع الصغيرة في أساسيات المعاملات المصرفية مما يشكل عقبة أمامهم في التوجه إلى المصارف التجاري للإقراض.
12. الضغط الاجتماعي الذي تواجهه المصارف التجارية في حالة تصفية المشاريع الصغيرة إذا تعثرت أو عجزت عن السداد.
13. لجوء بعض المستفيدين إلى تغيير أهداف القرض، فهناك بعض المستفيدين يقومون بالاقتراض لفتح مشروع صغير ولكنهم بعد الحصول على التمويل يقومون بتزوير أبنائهم. (عفانة وأبو عيد، 2004)

## 2- 11 الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

يلعب مفهوم الإفصاح المناسب دوراً مهماً ومركزياً سواء في الفكر المحاسبي أو في الممارسات المهنية. إذ يلاقي هذا المفهوم اهتماماً واسعاً من قبل عدة جهات منها الجمعيات المهنية المحاسبية وإدارات البورصات العالمية وكذلك الباحثين خصوصاً المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفو واثراً انعكاساتها على حركة تداول وتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق المال. (مطر والسويطي، 2008)

ويختلف الباحثون في تحديد حدود ومستوى الإفصاح المناسب وذلك سواء من إذ طبيعة البنود التي يتم عرضها في القوائم المالية، أو في تفاصيل تلك البنود من إذ مستوى الدمج المناسب لتلك البنود. لكن يوجد ما يشبه الإجماع بينهم على أن تحديد حدود ومستوى هذا الإفصاح يجب أن يتم عادة في ضوء الغرض الرئيسي لمستخدم البيانات المحاسبية من جهة ثم في ضوء تكلفة المعلومات التي تحدّد عادة في إطار مبدأ الجدوى الاقتصادية من جهة أخرى.

( Zingales, 2004 ).

بناء لما تقدم يطرح الباحثون في مجال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم سؤالين مهمين:

أولهما: هل يتوجب على المنشآت الصغيرة ومتوسطة وهي معظمها شركات خاصة أن تنشر بيانات أو قوائم مالية على غرار المنشآت الكبيرة التي هي في العادة منشآت مساهمة عامة ؟

ثانيهما: وإذا ما قامت هذه المنشآت بنشر بياناتها أو قوائمها المالية هل يتوجب عليها بشأن الإفصاح أن تطبق في إعداد هذه البيانات المبادئ والمعايير نفسها التي تطبقها المنشآت الكبيرة في هذا الشأن؟

في الإجابة عن السؤال الأول أي بخصوص مسألة نشر البيانات يوجد ما يشبه الإجماع بين

الباحثين على إعفاء الشركات الخاصة من شرط النشر الإلزامي المطلوب من الشركات الكبيرة وذلك

لعدة أسباب أهمها ما يلي: (Greenstone & Paul, 2006)

1. إن تكلفة نشر البيانات المالية مرتفعة نسبيا سواء فيما يتعلق بإعداد تلك البيانات أو بتكاليف

النشر نفسها، وهو ما لا يتلاءم مع الإمكانيات المادية والاقتصادية للمنشآت الصغيرة

ومتوسطة.

2. إن الأطراف المستخدمة لبيانات المنشآت الصغيرة ومتوسطة تكون عادة محدودة بالمالك والموردين أما في الأحيان التي يطلبها منهم ممولو تلك المنشآت فيمكن حينئذ إعداد بيانات مالية خاصة لهذه الأغراض تقدم لهم مباشرة دون نشر.

3. إن نشر البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة (وهي في معظمها عائلية) لا يتمشى مع طابع الخصوصية التي يسعى إليها مالكو تلك المنشآت حرصاً منهم على سرية أنشطتهم الاقتصادية.

أما بخصوص السؤال الثاني والمتعلق بمسألة حدود ومستوى الإفصاح عن المعلومات المطلوب من المنشآت الصغيرة ومتوسطة، فقد سبق وأن أثار هذا السؤال جدلاً واسعاً بين الباحثين ومنذ فترة الثمانينيات، لذا وفي سياق البحث عن إجابة له شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA، 1981) لجنة خاصة قامت بدراسة المشكلة في ضوء عنصرين رئيسيين هما:

1. دور المحاسبة كنظام للمعلومات، ومن ثم هل أن مستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة يحتاجون في اتخاذ قراراتهم المعلومات نفسها التي يحتاجها مستخدمو المنشآت المالية الكبيرة؟

2. كلفة المعلومات وذلك في ضوء المبادئ والمفاهيم المستمدة من النظرية الحديثة للمعلومات و التي تنص على أن للمعلومات المحاسبية مثلها مثل أي معلومات أخرى كلفة مالية بعدها سلعة لها ثمن، وعليه يجب تحديده مستوى الإفصاح المناسب بإذ لا تتجاوز كلفة هذا الإفصاح الفائدة المحققة منه لمستخدم البيانات المالية المنشورة. (مطر و نور، 2008)

## 2 - 12 الدراسات السابقة

## 2-12-1 الدراسات العربية

1. دراسة (أبوزر، 2008) بعنوان " التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية

في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر "

وهدفت هذه الدراسة إلى البحث في التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع

النظرة إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر. و توصلت هذه الدراسة إلى ان

البيانات ومتطلبات المحاسبة ينبغي ان تكون مبسطة، إذ ان احتياجات مستخدمي البيانات المالية

للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ليست معقدة كما في البيانات المالية حسب المعايير الدولية للابلاغ

المالي الكاملة. مع الاخذ بعين الاعتبار التعديلات التي تعدّ مناسبة في ضوء احتياجات المستخدمين

واعتبارات التكاليف والمنافع.

وأخيراً، اذا كانت المعايير الدولية للابلاغ المالي ملائمة بشكل كامل للجميع، فمن المؤكد ان معايير

مبسطة ستكون مناسبة وبشكل افضل لمستخدمي البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

ومتناهية الصغر.

## 2. دراسة (القطاونة والعبادي 2008)، بعنوان "أهمية الحسابات القانونية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم"

و هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الحسابات القانونية على المنشآت الصغيرة ومتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية من إذ طريقة الفحص والتصنيف لغايات التقدير الضريبي. بينت الدراسة أن مسك حسابات قانونية يسهم في تحقيق الرقابة من خلال تحقيق الأهداف المالية المختلفة من خلال تحديّد المركز المالي والقدرة على التحقق من الإيراد واكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف ذات الصلة والتي تسهم في مساعدة المستخدمين المختلفين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أوصت الدراسة بأن يكون هنالك توسع في إلزام المنشآت الصغيرة ومتوسطة بمسك حسابات قانونية وأن لا يقتصر ذلك على الشكل القانوني أو رأس المال أو حجم الإيرادات كما هو ورا د في أغلب التشريعات السائدة في المملكة بإذ يكون الأصل يتمثل في مسك الحسابات القانونية والاستثناء وفي بعض الحالات الضيقة لعدم مسك حسابات قانونية، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء العديد من الدراسات التي تبين أهمية دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني ودراسة الأثر الذي يحدثه إفلاس أو تعثر العديد من هذه المنشآت بسبب عدم مسك حسابات قانونية مما يؤدي إلى ضياع بعض الحقوق التي كان من الممكن تلافيها في ما لو أنه كان يوجد هنالك طرف خارجي يحكم على عدالة البيانات المالية مما يمكن المستخدمين المختلفين من التعامل مع بيانات تتمتع بالموضوعية والاستقلالية.

### 3. دراسة مطر و نور 2008 بعنوان "طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها: تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتحديد المعايير المتعارف عليها في تمييز تلك المنشآت عن المنشآت الكبيرة، وإلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بناء الاقتصاد الأردني. بالإضافة إلى تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، ليترتب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1. تلعب المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم دوراً محورياً في النشاط الأردني إذ تظهر البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء العامة الأردنية عام 2006 بأن عدد هذه المنشآت يصل إلى ما يقارب 150222 منشأة وبما يعادل 90% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن، وتتوزع هذه المنشآت على جميع المحافظات الأردنية وفقاً للكثافة السكانية بما يساعد في تحقيق بعض التوازن في توزيع العمالة فيما بين تلك المحافظات.
2. توظف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم حوالي 16% من قوة العمل الأردنية، ويبلغ حجم الأموال المستثمرة فيها ما يقارب 680 مليون دينار، وتبلغ القيمة المضافة لها ما يعادل 8.3% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

3. تغلب على المنشآت الصغيرة ومتوسطة سمة الملكية العائلية إذ يهيمن فيها على جميع نواحي النشاط الرئيسية ولذا يسودها نمط الإدارة المركزية الذي يقلص من فاعلية نظم الحاكمة المؤسسية فيها.

4. كما تتسم أيضاً وبشكل عام بضعف النظم المحاسبية وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها إذ لا تنتشر تلك المنشآت بيانات حسابية ختامية ذلك ما لا يتفق مع متطلبات الشفافية والإفصاح بنوعيه الإلزامي والاختياري.

5. فيما عدا حالات استثنائية كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في تلك الصادرة عن المنشآت الكبيرة الحجم وذلك سواءً إذا ما أخذت كل قائمة من هذه القوائم بعدّها وحدة واحدة أو على مستوى تفاصيل البنود التي تعرضها كل من هذه القوائم.

6. وبناءً عليه فإن الغالبية العظمى من عينة الدراسة (76%) تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. أما في حالة تعذر وضع مثل تلك المعايير وذلك مراعاة الإفصاح عن المعلومات التي ستتحمله المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وكذلك لخصوصية تلك المعلومات بالنسبة لهذا النوع من المنشآت يتوجب أن تطبق عليها صورة مخففة من قواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك عن طريق توسيع مجال الإفصاح الاختياري على حساب الإفصاح الإلزامي.

4. دراسة (علأونة، 2008) بعنوان " مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم - دراسة استكشافية "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية

الاقتصادية، وعلى المشكلات المحاسبية التي تعترض المشاريع الصغيرة في فلسطين من

وجهة نظر أصحابها والتي تعيق تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وكذلك هدفت الدراسة إلى معرفة السبل الكفيلة بإزالة المشكلات التمويلية والمحاسبية الأمر الذي يسهم في تهيئة المناخ الاستثماري العام بشكل يدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الفلسطيني على جذب الاستثمارات الخاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة في فلسطين تعاني من مشاكل محاسبية، وبما أنها تلعب دوراً لا بأس به في النشاط الاقتصادي في فلسطين فإنه من اللازم البحث عن طرق وسبل لتفعيل وتنشيط المشاريع القائمة منها، وتوفير وسائل تمويلية ملائمة، وأسس تدقيق ومعايير محاسبية تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع الخاصة، فضلاً عن تشجيع قيام منشآت جديدة.

##### 5. دراسة (عطية، 2008) بعنوان "مدى ملاءمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أدبيات المحاسبة والمعايير الإنجليزي ومشروع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومناقشة الآراء حول إصدار معايير خاصة بهذه المنشآت، وشرح الأسباب والمبررات التي أدت إلى إصدار هذا المعيار وتعديلاته ومحتوياته والمنشآت المؤهلة لتطبيقه وكذلك فوائده وملاءمته لهذه المنشآت، والأسباب التي أدت إلى اهتمام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة بهذا المعيار والمنشآت التي يمكن أن تطبق المعيار وغير ذلك من المناقشات التي تمت



على مسودة هذا المعيار المقترح، وشرح مدى ملاءمة هذا المعيار للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفائدة هذا المعيار دولياً وفي الأردن.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث هي ما يلي:

1. تصبح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن قادرة على تطبيق هذا المعيار بأقل تكلفة وحسب حاجات المستفيدين من القوائم المالية مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.
2. تتمكن هذه المنشآت من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار دون الحاجة إلى التفاصيل غير الضرورية والمعقدة لهذا المنشآت والواردة في معايير الإبلاغ المالية الدولية الكاملة مما يحقق منفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المنشآت.
3. تتمكن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن وعلى ضوء هذا المعيار الجديد من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين الذين يعملون في داخل المنشأة ولا يحتاجون إلى مؤهلات ذات تكلفة عالية ويجنب هذه المنشآت الاعتماد على المهارات من خارج المنشأة يقلل من تكلفة تطبيق أنظمة محاسبية معقولة وفعالة.
4. يعدّ معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ملائماً لتطبيقه في الأردن لأنه يساعد على نجاح هذه المنشآت. وكي تنجح المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن يجب أن تقدم منتجات وخدمات جيدة وحتى لا

تقع في مشكلات مالية يجب أن تطبق معايير محاسبة خاصة بها وأن يكون لديها سجلات ملائمة وصحيحة.

#### 6. دراسة (صيام، 2008) بعنوان " انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في الأردن. ودرجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للالتزام بتطبيق هذه المعايير والمعوقات (الصعوبات) التي تحدّ من هذا الالتزام. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحدّ من تطبيق تلك المعايير.

#### 7. دراسة (السعافين، 2008) بعنوان " قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم "

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي من المتوقع صدورها من قبل مجلس معايير المحاسبة

الدولية في القريب العاجل وذلك من خلال محاولة قراءة مسودة هذه المعايير والتي تم نشرها لأغراض جمع التعليقات عليها تمهيداً لإصدار المعايير بشكلها النهائي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

1. اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة (Full

IFRS) عند إصداره مسودة المعايير الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

2. لم تخرج المعايير الجديدة عن مبادئ وأسس وإتجاهات المعايير الدولية الكاملة

(Full IFRS).

3. نجح مجلس معايير المحاسبة الدولية بالخروج من مأزق تعريف المنشآت الصغيرة

ومتوسطة الحجم وذلك باعتماد تطبيق هذه المعايير الجديدة على كافة المنشآت التي

ليس عليها مسؤولية عامة.

4. مسودة المعايير كانت خاصة لتعدّيات تمت على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة

(Full IFRS) إذ تم حذف المواضيع غير الملائمة لطبيعة المنشآت الصغيرة ومتوسطة

الحجم وتبسيط طرق الاعتراف والقياس.

5. حسب رأي الباحث فإن اختلاف المعالجات بين IFRS و IFRS for SMEs وبشكل خاص

المتعلقة بمجموعات الموجودات المالية لا يوجد ما يبرره بقوة فليس من المعقول أن تظهر

منشأة عليها مسؤولية عامة استثماراتها في الموجودات المالية في أربع مجموعات وتظهرها

شركة أخرى لا يوجد عليها مسؤولية عامة نفس الاستثمارات ضمن مجموعتين فقط.

8. دراسة (جمعة والرفاعي، 2008) بعنوان " قياس مدى ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة - دراسة اختبارية لعينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين "

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة كدراسة اختبارية لعينة من مكاتب التدقيق الأردنية، وبعد عرض الإطار المفاهيمي للدراسة وخاصة المفاهيم المختلفة للمنشآت الصغيرة على ضوء كل من الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي، ولقد بينت نتائج الدراسة النظرية أن المنشآت الصغيرة هي تلك المنشآت غير المسجلة في بورصة الأوراق المالية، كما بينت نتائج الدراسة الميدانية ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة بشكل عام بمدى يتراوح ما بين (60%-80%) أي بمستوى ملائم، وكانت أعلى درجة ملائمة لمعيار التدقيق الدولي 580 (إقرارات الإدارة)، وأقل مستوى ملائمة لمعيار التدقيق الدولي 500 (أدلة التدقيق).

9. دراسة (البراري، 2008) بعنوان "دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تعريف المنشآت الصغيرة وأهم المجالات الاقتصادية التي تعمل بها هذه المنشآت وخصائصها ودورها في التنمية الاقتصادية، والمعوقات التي تواجه هذه المنشآت إذ تؤثر منشآت الأعمال الصغيرة من خلال إتساع رقعة مجال أنشطتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية والمتمثلة في إجمالي الناتج الوطني والادخار والاستثمار والاستهلاك والصادرات.

ومن أهم النتائج في هذه الدراسة ما يلي:

1. إحداث جهة عامة يناط بها مسؤولية دعم وتنمية هذه المنشآت ومن ثم الإشراف

على أنشطتها مما يتيح الفرص المناسبة لتكوين أكبر عدد منها.

2. صياغة نظام تمويل لمساعدة المنشآت الصغيرة من خلال دعم المصارف المتخصصة وتطوير أنظمة الإقراض لديها.

3. استبدال جميع التشريعات النافذة ذات الصلة البيروقراطية التي تعرقل إجراءات الترخيص لإنشاء هذه المنشآت بتشريعات أخرى متطورة تساعد في تشجيع المواطنين على الاستثمار في هذه المنشآت مهما كان حجم مدخراتهم.

4. تطوير مهمات وصلاحيات (غرفة التجارة والصناعة) بإذ تقوم بتشجيع إحداث منشآت الأعمال الصغيرة ورعايتها وتقديم الدعم لها ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات، على أن يتم إيجاد سبل التواصل بين غرفة التجارة والصناعة من جهة وبين الصناعيين وأصحاب منشآت الأعمال الصغيرة من جهة أخرى.

10. دراسة (المهدلي، 2009) بعنوان "مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة وانطلاقاً من أهمية ودور المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) في الأردن إلى معرفة مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بهذا النوع من المنشآت لتطبيقه في بيئتها وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

1. إن متطلبات مسودة معيار المحاسبة الدولي المقترح ملائمة للتطبيق في بيئة هذا النوع من المنشآت.
2. وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول ملاءمة تلك المتطلبات للتطبيق، ويُعزى السبب إلى تدني إلمام المحاسبين العاملين في تلك المنشآت بمعايير المحاسبة الدولية.
3. وجود إختلاف بين آراء عينة الدراسة حول وجود معوقات لتطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، إذ أشار المدققون إلى أن هناك معوقات بينما رأى المحاسبون عكس ذلك، ومرة أخرى يُعزى هذا الإختلاف إلى تدني خبرة المحاسبين الفعلية بهذا المضمار.
4. وجود عدد من المعوقات تواجه إمكانية تطبيق مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح يمكن حصرها ب(تدخل أصحاب المنشأة في الإدارة، وعدم رغبتهم بالإفصاح عن دخل منشأتهم الحقيقي، وتدني رواتب الإدارة، وعدم وجود أنظمة رقابية داخلية، وقلة خبرة الإدارة المالية لتلك المنشآت بمعايير الإبلاغ المالي الدولي المقترح، وأخيراً عدم اقتناع اصحاب تلك المنشآت بأهمية التطبيق لهذا المعيار.
5. تعاني بعض المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن من عدم وجود أنظمة محاسبية متكاملة.

## 2-12- 2 الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Xiao, 2011) ، بعنوان “ Status of SMEs of Ya’an in the Internal Control”

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير البيئة الداخلية و البيئة الخارجية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم على تطبيق أنظمة رقابة فاعلة.

و خلصت هذه الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة و متوسطة تركز على البيئة الخارجية و تطبق أنظمة الرقابة الداخلية التي تحدّ من التأثير على علاقاتها الخارجية مثل المصارف التجارية و المستثمرين وغيرهم. بالإضافة إلى أنه يمكن أن تحسن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم فاعلية الرقابة الداخلية من خلال البيئة الداخلية و من خلال التوزيع الفعال للمسؤوليات، باستخدام أدوات المعلومات الإلكترونية و تنظيم موظفي التدقيق الداخلي والمديرين الذين يديرون المنشأة، من خلال تطوير مهارات الموظفين و تدريبهم لتعزيز جودتهم، وتطوير الحوافز و نظام المساءلة الرئيسي وغيرها من التدابير.

## 2 . دراسة (Shanmugam, et.al, 2012) ، بعنوان “Internal Control and Fraud Prevention Measures in SMEs”

### هدفت هذه الدراسة:

دراسة الرقابة الداخلية وتدابير الوقاية من الاحتيال على أداء المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، و هل يرجع سبب انخفاض معدل الاحتيال المبلغ عنه إلى التدابير الوقائية الكافية التي يطبقها أصحاب المنشآت حالياً أو لأن أصحاب المؤسسات يترددون في الكشف عن الحقيقة من أجل إظهار الكفاءة والفعالية في إدارة أعمالهم. (دراسة على سوق ماليزيا)

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يزال مستوى حدوث احتيال حسب ما أبلغ عنه أصحاب المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم بمستوى منخفض للغاية ولا تزال التكلفة الكلية التي تم تكبدها من قبل هذه المنشآت ضمن المتوقع ونأمل بأن تكشف الأبحاث المستقبلية في هذا الجانب عن العلاقة ما بين فعالية الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وأن تقيس مدى كفاية التدابير التي يتخذها أصحاب هذه المنشآت في منع الاحتيال داخل ماليزيا. ويتوقع بأن تساعد كفاءة الرقابة الداخلية ووجود تدابير مناسبة للوقاية من عمليات الاحتيال في تحسين أداء هذه المؤسسات.

### 2- 12 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

كانت ندرة الدراسات أحد محددات هذه الدراسة بالفعل والتي جاءت جميعها لمعالجة المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم من عدة جوانب من إذ التمويل أو الاثار الضريبية أو دورها في الاقتصاد أو في تصنيف هذه المنشآت، وفي الأونة الأخيرة تم البدء في بحث



ودراسة المعايير الدولية لاعداد التقارير للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي صدرت في عام 2009 و مقارنتها مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية الكاملة ومدى ملاءمة هذه المعايير لأعمال هذه المنشآت.

و من هنا تميزت هذه الدراسة عن باقي الدراسات بدراسة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم و مدى التزامها بالمعايير الدولية كما تمت دراسة مكونات و عناصر أنظمة الرقابة داخل هذه المنشآت ،كما تمت دراسة مدى تأثير فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية على سلامة البيانات المالية الصادرة عن هذه المنشآت ومدى تأثير هذه الأنظمة على سلامة إجراءات العمل في هذه المنشآت، بالإضافة إلى البحث في المعوقات التي تواجه هذه المنشآت و تحدّ من تطبيقها لأنظمة رقابة داخلية فاعلة.

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث  
الطريقة والإجراءات

1-3 مقدمة

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

4-3 أدوات الدراسة

5-3 مصادر الحصول على المعلومات

6-3 الاختبارات الخاصة بأداة القياس ( الاستبانة )

7-3 المعالجة الإحصائية

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

#### 3-1 المقدمة:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم وتطوير أداة لاستطلاع آراء أفراد عينة الدراسة.

تتأول الباحث في هذا الفصل المنهجية المطبقة في إجراء هذه الدراسة و أداة الدراسة وتفاصيلها وصدق وثبات أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، وكذلك مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

#### 3-2 منهجية الدراسة:

قامت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، علماً بأن الباحث وخلال مرحلة إعداد الاستبانة قام باستشارة عدد من المختصين الذين لديهم الخبرة الكافية في هذا المجال.

#### 3-3 مجتمع الدراسة وعينته:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم العاملة في الأردن (صناعية، تجارية، خدمية، ...) ، و تم استخدام العينة القصدية من هذه المنشآت على فئتي المحاسبين و المدققين الداخليين إذ إنهم الأكثر تأثراً و تأثيراً في أنظمة الرقابة الداخلية.

مع العلم أن تقدير العينة العشوائية يعتمد في بعض الحالات على نوع المجتمع قيد الدراسة إذ إذا كان المجتمع متجانس بشكل كبير يمكن الإكتفاء بعينة صغيرة. (النعيمة، 2009)

### 3-4 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد وتطوير استبانة مع الأخذ بالاعتبار الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة واستشارة عدد من ذوي الاختصاص والخبرة في هذه المجال بالإضافة إلى الرجوع إلى عدة مراجع عربية و أجنبية تتفق كلياً مع مفهوم (COSO).

### 3-5 مصادر الحصول على المعلومات:

تم الإعتماد على نوعين من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة وهما:

#### - مصادر المعلومات الأولية:

الإستبانة، وهي أداة القياس الرئيسية التي تم تطويرها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، إذ تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة بهدف التعرف على إجابات أفراد العينة عن مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم و عن حجم المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة، إذ قام الباحث بتوزيع الاستبانات على عينة الدراسة بشكل شخصي، واللقاء مع الشخص المعني بتعبئة الاستبانة في المنشآت لتوضيح الهدف من هذه الدراسة وأن المعلومات التي يتم جمعها سوف تعامل بسرية تامة ولغايات البحث العلمي فقط.

### - مصادر المعلومات الثانوية:

تم تحديّد الإطار النظري بالاعتماد على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والتقارير والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

### 3-6 الاختبارات الخاصة بأداة القياس ( الاستبانة )

#### صدق المحتوى:

لقد قام الباحث بصياغة الاستبانة بمساعدة وتوجيه من المشرف وعرضت على عدد من المتخصصين ومن لهم باع طويل في البحث العلمي وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وتعديل الاستبانة إلى أن وصلت إلى شكلها النهائي.

#### ثبات الأداة:

لقد تم تطبيق مقياس Cronbach's Alpha للتحقق من موثوقية النتائج إذ إنه يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى والذي يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس أضف إلى ذلك فإن معامل ألفا يزود بتقدير جيد للثبات. و نتائج هذا المقياس معروضة في الفصل الرابع.

### 3-7 المعالجة الإحصائية:

1. القيام بإحصاءات وصفية لكل سؤال لإيجاد الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري ودرجة الأهمية إذ استخدم المقياس التالي لاعتماد درجة الأهمية:

جدول (1-7-3)  
مقياس الأهمية

الفترة	درجة الأهمية
1.00 – 2.99	منخفضة
3.00 – 3.74	متوسطة
3.75 – 4.49	مرتفعة
4.50 – 5.00	مرتفعة جدا

2. تطبيق اختبار One sample t-test لمقارنة الوسط الحسابي لكل مجموعة من إجابات الأسئلة مع الوسط الافتراضي للإجابات وهو (3)، بالإضافة إلى مقارنة (t) المحسوبة مع (t) الجدولية. وتم استخدام هذا الاختبار للفرضيتين الأولى و الثانية.

3. تطبيق اختبارات Mann-Whitney و Kruskal-Wallis لعمل الاختبارات الإحصائية الخاصة بالخلفية الشخصية للمستجيبين. وتم استخدام هذين الاختبارين للفرضية الثالثة.

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات



## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

1-4 المقدمة

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة

3-4 استعراض نتائج الدراسة

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

5-4 اختبار موثوقية النتائج

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات

#### 1-4: المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للدراسة التي تم التوصل إليها، وسوف يتم في هذا الفصل وصف لخصائص أفراد عينة الدراسة وعرض لأسئلة الدراسة واختبار لفرضيات الدراسة.

#### 2-4: وصف خصائص عينة الدراسة:

يظهر تحليل النتائج المتعلق بالجزء الأول من الاستبانة الخاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة والموضحة في الجدول رقم ( 4-2-1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10) فيما يتعلق بالعمر فقد تم تقسيم هذا المتغير إلى فئات مختلفة الحجم بناءً على أن المستجيبين من الفئات العمرية الأصغر أكثر عدداً وذلك لأن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم تحتوي على عدد أكبر من المحاسبين و المدققين الداخليين من الفئات العمرية الأصغر سناً والأقل خبرة مقارنة بالأكثر سناً وخبرة. أضف إلى ذلك أن عدم تساوي الفئات العمرية طويلاً يعود إلى أن الشخص المستجيب في الفئات العمرية الأصغر أكثر احتمالاً لتغيير رأيه من الشخص المستجيب في الفئات العمرية الأكبر سناً والأكثر خبرة.

#### جدول رقم ( 4-2-1 )

#### توزيع العينة حسب العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	18	26%
	بين 25 و 30 سنة	19	27%
	بين 31 و 40 سنة	23	33%

14%	10	بين 41 و 50 سنة
0%	0	أكثر من 50 سنة
100%	70	المجموع

لقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-1) أن عدد المستجيبين من الفئة العمرية الأقل من 25 سنة 18 مستجيباً وبنسبة 26% في حين بلغ عدد المستجيبين من الفئة العمرية بين 25 و 30 سنة 19 مستجيباً وبنسبة 27% بينما بلغ عدد المستجيبين من الفئة العمرية بين 31 و 40 سنة 23 مستجيباً وبنسبة 33% أما عدد المستجيبين من الفئة العمرية بين 41 و 50 سنة 10 مستجيبين فقط وبنسبة مئوية 14% في حين لم يكن هنالك أي مستجيب من الفئة العمرية أكثر من 50 سنة. و يلاحظ أن الفئة العمرية بين 31 و 40 سنة هي الأكبر و قد يعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أن هذه الفئة هي الأكثر خبرة و إستقراراً مع قدرة عالية على التكيف مع أعباء و ضغط العمل، إذ أنهم أكثر نضوجاً و ما زالوا في سن الشباب.

**جدول رقم ( 4-2-2 )  
توزيع العينة حسب الدور الوظيفي**

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	المتغير
81%	57	المالية و المحاسبة	الدور الوظيفي
19%	13	التدقيق الداخلي	
100%	70	المجموع	

أما في ما يتعلق بالدور الوظيفي لقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-2) أن عدد المستجيبين من فئة الدائرة المالية و المحاسبة 57 مستجيباً وبنسبة 81% في حين بلغ عدد المستجيبين من فئة التدقيق الداخلي 13 مستجيباً وبنسبة 19%. و يلاحظ هنا مدى صغر نسبة المدققين الداخليين مما يعطي مؤشراً واضحاً على قلة توفر قسم للتدقيق الداخلي في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

جدول رقم ( 3-2-4 )  
توزيع العينة حسب الرتبة الوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الرتبة الوظيفية	موظف مبتدئ	23	33%
	موظف رئيسي	23	33%
	مسؤول قسم	11	16%
	مدير دائرة	13	18%
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بالرتبة الوظيفية فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (3-2-4) أن عدد المستجيبين من فئة موظف مبتدئ 23 مستجيباً وبنسبة 33% أما من فئة موظف رئيسي فلقد بلغ عدد المستجيبين 23 مستجيباً وبنسبة مئوية 33% أما من فئة مسؤول قسم 11 مستجيباً وبنسبة 16% في حين بلغ عدد المستجيبين من فئة مدير دائرة 13 مستجيباً وبنسبة 18% .  
ومن الطبيعي أنه كلما انخفضت الرتبة الوظيفية زاد عدد الأفراد ضمن هذه الرتبة وكلما زادت الرتبة الوظيفية انخفض عدد الأفراد ضمن هذه الرتبة، كما أنه يلاحظ أن ما نسبته 77% تمثل رتب وظيفية متقدمة نوعاً ما.

جدول رقم ( 4-2-4 )  
توزيع العينة حسب التخصص العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
التخصص العلمي	محاسبة	61	87%
	تمويل/ علوم مصرفية	3	4%
	ادارة أعمال	6	9%
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بالتخصص العلمي فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-4) أن عدد المستجيبين من فئة تخصص المحاسبة 61 مستجيباً وبنسبة 87% أما من فئة تخصص التمويل/علوم

مصرفية فلقد بلغ عدد المستجيبين 3 مستجيبين وبنسبة مئوية 4 % أما من فئة تخصص إدارة الأعمال 6 مستجيبين وبنسبة 9 %.

و من الطبيعي جدا أن تكون النسبة الأكبر من المستجيبين من تخصص المحاسبة إذ أنه التخصص الأساسي لوظيفتي المحاسبة و التدقيق الداخلي مع صعوبة تمكن أصحاب التخصصات الأخرى بالقيام بهذه المهمات إلى في حالات قليلة.

جدول رقم (4-2-5)  
توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم كلية مجتمع	9	13%
	بكالوريوس	45	64%
	دبلوم دراسات عليا	1	2%
	ماجستير	15	21%
	دكتوراه	0	0%
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-5) أن عدد المستجيبين من فئة دبلوم كلية مجتمع 9 مستجيبين وبنسبة 13 % أما عدد المستجيبين من فئة بكالوريوس 45 مستجيب وبنسبة 64 % أما من فئة دبلوم دراسات عليا فكان هناك مستجيب واحد فقط وبنسبة 2 % تقريبا أما من فئة ماجستير فلقد بلغ عدد المستجيبين 15 مستجيباً وبنسبة مئوية 21 % في حين لم يكن هناك أي مستجيب من فئة الدكتوراه.

تظهر النتائج أن نسبة من يحملون درجة البكالوريوس تفوقت على بقية النسب ممن يحملون الدرجات العلمية الأخرى وذلك كما يظن الباحث أن السبب يعود إلى كون المحاسب أو/ و المدقق الداخلي الذي يحمل درجة البكالوريوس أكثر تحصيلاً علمياً وكفاءة من الذي يحمل درجة دبلوم كلية المجتمع وبنفس

الوقت أقل تكلفة من الذي يحمل الدرجات العلمية الأعلى أي أنه الشخص المناسب الذي يؤدي الغرض بكفاءة أعلى وتكلفة أقل نسبياً إضافة إلى اهتمام المنشآت بالشهادات المهنية أكثر من اهتمامها بالدرجات العلمية العليا.

**جدول رقم (4-2-6)**  
**توزيع العينة حسب سنوات الخبرة**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	28	40%
	بين 5 و 10 سنوات	23	33%
	بين 11 و 15 سنة	12	17%
	بين 16 و 20 سنة	7	10%
	أكثر من 20 سنة	0	0%
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-6) أن عدد المستجيبين من فئة الأقل من خمس سنوات 28 مستجيباً وبنسبة 40% أما من الفئة بين 5 و 10 سنوات 23 مستجيباً وبنسبة 33% بينما بلغ عدد المستجيبين من الفئة بين 11 و 15 سنة 12 مستجيباً وبنسبة 17% أما من الفئة بين 16 و 20 سنة 7 مستجيبين وبنسبة 10% في حين لم يكن هنالك استجابة من الفئة أكثر من 20 سنة.

تظهر النتائج أن النسبة الأكبر لمن يمتلكون خبرة أقل من خمس سنوات وهذا متوقع لكثرة نسبة هؤلاء في المنشآت مقارنة بمن هم أكثر خبرة إذ أنهم أقل تكلفة على المنشآت، كما يلاحظ من النسب أعلاه أنها تتوافق بشكل كبير جداً مع متغيري (العمر) و (الرتبة الوظيفية).

جدول رقم (4-2-7)  
توزيع العينة حسب الشهادات المهنية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الشهادات المهنية	نعم	12	17%
	لا	58	83%
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بالشهادات المهنية فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-7) أن عدد المستجيبين من الفئة نعم 12 مستجيباً وبنسبة 17% بينما بلغ عدد المستجيبين من الفئة لا 58 مستجيباً وبنسبة 83% مما يظهر تفاوتاً كبيراً بين عدد من يحملون الشهادات المهنية ومن لا يحملونها . تظهر النتائج أن نسبة من لا يحملون الشهادات المهنية أكبر بكثير من نسبة من يحملون الشهادات المهنية ويعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أن الحصول على هذه الشهادات المهنية مكلف نسبياً وكذلك يحتاج إلى المزيد من الوقت والتفرغ العلمي أضف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من المحاسبين و / أو المدققين الداخليين غير مؤهلين التأهيل الكافي للحصول على مثل هذه الشهادات المهنية عالية المستوى.

جدول رقم (4-2-8)  
توزيع العينة حسب تصنيف المنشأة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
تصنيف المنشأة	صغيرة و متوسطة محلية	26	37%
	صغيرة و متوسطة اجنبية	44	63%
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بتصنيف المنشأة فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-8) أن عدد المستجيبين من فئة منشأة صغيرة و متوسطة محلية 26 مستجيباً وبنسبة 37% بينما بلغ عدد المستجيبين من فئة منشأة صغيرة و متوسطة أجنبية 44 مستجيباً وبنسبة 63%.

ويلاحظ هنا حجم المنشآت الأجنبية في السوق الأردني و قد يعو ذلك من وجهة نظر الباحث إلى اعتبار المنشآت أجنبية كونها فروعاً لمنشآت أجنبية دون الضرورة إلى تسجيلها على أنها أجنبية بالكامل، بالإضافة إلى أنه دليل على تطور سوق الأعمال في الأردن.

جدول رقم ( 9-2-4 )  
توزيع العينة حسب عدد موظفين المشاة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد موظفين المنشأة	15 – 49	26	37%
	50 - 249	44	63%
	أكثر من 250	0	0
المجموع		70	100%

أما فيما يتعلق بعدد الموظفين فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (9-2-4) أن عدد المستجيبين من فئة (15 – 49) 26 مستجيب وبنسبة 37% أما من فئة (50 – 249) فلقد بلغ عدد المستجيبين 44 مستجيب وبنسبة مئوية 63% في حين لم يكن هنالك استجابة من فئة أكثر من 250. و يلاحظ هنا و بشكل غير مباشر أن نسبة المنشآت متوسطة الحجم كانت أكبر من نسبة المنشآت صغيرة الحجم بالنسبة لإفراد العينة طبعاً.

جدول رقم ( 10-2-4 )  
توزيع العينة حسب نوع المنشأة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
نوع المنشأة	فردية	22	32%
	ذات مسؤولية محدودة	40	57%
	تضامن	3	4%
	غير ذلك	5	7%
المجموع		70	100%



أما فيما يتعلق بنوع المنشأة فلقد أظهرت النتائج المعروضة في الجدول (4-2-10) أن عدد المستجيبين من فئة شركة فردية 22 مستجيباً وبنسبة 32 % أما من فئة شركة ذات مسؤولية محدودة فلقد بلغ عدد المستجيبين 40 مستجيباً وبنسبة مئوية 57 % أما من فئة شركة تضامن 3 مستجيبين وبنسبة 4 % في حين بلغ عدد المستجيبين من فئة غير ذلك 5 مستجيبين وبنسبة 7 % .

أظهرت النتائج هنا أن النسبة الأكبر كانت للمنشآت من نوع ذات مسؤولية محدودة و قد يعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى أن النوع ذات مسؤولية محدودة هو الأكثر مرونةً و تنوعاً بإذ يلبي أغلب الإحتياجات بالنسبة لملاك هذه المنشآت.

#### 4 - 3: استعراض نتائج الدراسة:

فيما يلي يتم استعراض نتائج الاستبانة إذ إن كل قسم سيعرض نتيجة جزء من الاستبانة من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتعليق على النتائج التي تم الحصول عليها.

إن الجداول من (4-3-1/أ ← 4-3-1/هـ) و (4-3-2) تحتوي على مجموعة أسئلة غير متشابهة لكل جدول وهي من أهم عناصر مكونات الرقابة الداخلية. إذ تم اختيار هذه الموضوعات حسب تصنيف (COSO) كما أنها تشير و بشكل معقول إلى درجة تطبيق هذه المكونات من قبل المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن . إن من شأن هذا الفصل بين مكونات الرقابة الداخلية من خلال مجموعة أسئلة مختلفة هو القاء الضوء و بشكل أكثر دقة على تطبيق هذه المكونات كل على حدة بالإضافة إلى المعوقات التي من الممكن أن تواجهها عملية التطبيق هذه.

#### 1-3-4 فاعلية تطبيق المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم لأنظمة الرقابة الداخلية:

#### 1-3-4/ أ فاعلية تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لأنظمة الرقابة الداخلية فيما

#### يتعلق ببيئة الرقابة:

لوصف مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق

ببيئة الرقابة تم سؤال أفراد العينة عن بعض العناصر لهذا المكون، ويلخص الجدول (1-3-4/أ) نتائج

هذه الأسئلة.

#### جدول رقم (1-3-4/أ)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما

يتعلق ببيئة الرقابة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
1	توجد سياسات و إجراءات عمل مكتوبة و واضحة .	3.56	1.347	4	متوسطة
2	يوجد وصف عمل واضح لكافة الوظائف في المنشأة .	3.59	1.313	3	متوسطة
3	يوجد نظام واضح لتقييم الاداء.	3.14	1.376	7	متوسطة
4	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب و مطبق في المنشأة.	3.53	1.248	5	متوسطة
5	يتم توزيع المهمات و منح الصلاحيات من قبل الادارة العليا بطريقة مكتوبة و واضحة.	3.47	1.271	6	متوسطة
6	يوجد نظام داخلي للمنشأة مكتوب و واضح ( مثلا سياسة التعيين و الترقيّة و الاجازات و العقوبات ... الخ).	3.81	1.354	1	مرتفعة
7	وجود تسلسل اداري يوضح خطوط السلطة و المسؤولية بإذ يمكن تحديد المسؤولية عن اي اخطاء أو مخالفات قد تحدّث.	3.64	1.228	2	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.53	1.020		متوسطة

لقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول السابق بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة حصول الفقرة (6) " يوجد نظام داخلي للشركة مكتوب وواضح" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 1.354 بينما حصلت الفقرة (3) " يوجد نظام واضح لتقييم الاداء" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.14 وانحراف معياري 1.376.

وربما يعود ذلك للزامية المنشآت غير الفردية بتقديم نظام داخلي واضح و مكتوب لدى وزارة العمل وفقا لقانون العمل الأردني .

يلاحظ انخفاض معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية إذ كان الالتزام متوسطا تقريبا مما يدل على أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لا تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بالقدر الكافي فيما يخص بيئة الرقابة.

#### 4-3-1/ ب فاعلية تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لأنظمة الرقابة الداخلية فيما

##### يتعلق بتقييم المخاطر:

لوصف مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر تم سؤال أفراد العينة عن بعض العناصر لهذا المكون ، ويلخص الجدول (4-3-1/ب) نتائج هذه الأسئلة.

#### جدول رقم (4-3-1/ب)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
8	عمليات المنشأة وحساباتها تتصف بكثرة استخدام الأحكام الشخصية والتقديرية.	2.89	1.357	6	منخفضة

مرتفعة	1	.871	4.37	يوجد نظام مالي و محاسبي يضمن موثوقية و عدالة القوائم المالية .	9
مرتفعة	2	1.081	3.86	تشرف إدارة المنشأة على مدى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وإمكانية تطويرها.	10
متوسطة	3	1.134	3.40	قيام ادارة المنشأة بتحليل الاحطار و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	11
متوسطة	5	1.246	3.20	توفر ضوابط رقابية مختلفة تستخدم في حالة الطوارئ تضمن عدم التوقف.	12
متوسطة	4	1.545	3.30	تدار أعمال المنشأة من خلال فرد واحد أو افراد قليلين لهم سلطات و صلاحيات تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.	13
متوسطة		.623	3.50	المتوسط الحسابي للمجموعة	

لقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر حصول الفقرة (9) " يوجد نظام مالي و محاسبي يضمن موثوقية و عدالة القوائم المالية " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 4.37 وانحراف معياري 0.871. بينما حصلت الفقرة (8) " عمليات المنشأة وحساباتها تتصف بكثرة استخدام الأحكام الشخصية والتقديرية " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 2.89 وانحراف معياري 1.357.

وربما يعود ذلك لأن معظم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم هي من نوع ذات مسؤولية محدودة وبالتالي الزام هذه المنشآت و بموجب قانون الشركات الأردني بتقديم ميزانيات مدققة من قبل مدقق

قانوني مرخص، وعليه لا بد لهذه المنشآت من امتلاك نظام مالي و محاسبي موثوق بالإضافة إلى أن يكون متطورا نوعا ما.

يلاحظ انخفاض معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية إذ كان الالتزام متوسطا تقريبا مما يدل على أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لا تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بالقدر الكافي فيما يخص تقييم المخاطر.

#### 4-3-1/ ج فاعلية تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لأنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة:

لوصف مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة تم سؤال أفراد العينة عن بعض العناصر لهذا المكون ، ويلخص الجدول (4-3-1/ج) نتائج هذه الأسئلة.

#### جدول رقم (4-3-1/ج)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
14	يوجد فصل تنظيمي للمهام من خلال توزيع المهام بين أفراد مختلفين.	3.86	1.171	4	مرتفعة
15	يتم منح الصلاحيات للموظفين بشكل يتناسب مع المهام الموكلة لهم.	3.94	1.062	3	مرتفعة
16	توجد رقابة مادية على الأصول ( مثلا الاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديثة، الاحتفاظ بالمخزون بمستودعات مناسبة و	4.40	.984	2	مرتفعة

				مراقبة، ... الخ)	
مرتفعة	1	.775	4.47	يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول (مثلا تسوية البنك، جرد المخزون، ... الخ)	17
متوسطة	5	1.267	3.60	يتم تحديت السياسات و الإجراءات بشكل دوري وتكون موثقة ويتم ايصالها لجميع الموظفين في المنشأة.	18
مرتفعة	3	.991	3.94	يتم التواصل بين المستويات الادارية بشكل مستمر ودون عوائق .	19
مرتفعة		.718	4.03	المتوسط الحسابي للمجموعة	

لقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة حصول الفقرة (17) " يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول (مثلا تسوية البنك، جرد المخزون، ... الخ) " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري 775. بينما حصلت الفقرة (18) " يتم تحديت السياسات و الإجراءات بشكل دوري وتكون موثقة ويتم ايصالها لجميع الموظفين في المنشأة " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.60 وانحراف معياري 1.267.

وربما يعود ذلك لأن أصحاب المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم يهتمهم بالدرجة الأولى الحفاظ على ممتلكاتهم النقدية و غير النقدية من الالات و معدات و مخزون وغيرها و من قبل موظفين أمناء، ويتم ترجمة هذا الإهتمام من خلال إجراءات و أنشطة تطبق على أرض الواقع بشكل مستمر ودقيق.

يلاحظ ارتفاع معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية إذ كان الالتزام مرتفعا تقريبا مما يدل على أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم تطبق و بشكل معقول أنظمة الرقابة الداخلية فيما يخص أنشطة الرقابة.

4-3-1/د فاعلية تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لأنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال:

لوصف مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال تم سؤال أفراد العينة عن بعض العناصر لهذا المكون ، ويلخص الجدول (4-3-1/د) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/د)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
20	توفر معلومات لمتخذ القرار من خلال تقارير للعمليات التشغيلية و البيانات المالية و التزام القانوني .	3.87	.977	3	مرتفعة
21	امكانية التواصل مع الاطراف الخارجية ( مثلا التواصل مع المدققين الخارجين يمكن أن يزود الادارة بمعلومات هامة حول نظام الرقابة الداخلية)	3.86	1.094	4	مرتفعة
22	وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات و دليل مبوب للحسابات و مجموعة من المستندات تفي باحتياجات المنشأة يدويا أو	4.47	.880	2	مرتفعة

				الالكترونيا.	
مرتفعة جداً	1	.863	4.54	قيام المنشأة بتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها.	23
مرتفعة		.764	4.18	المتوسط الحسابي للمجموعة	

لقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال حصول الفقرة (23) " قيام المنشأة بتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 4.54 وانحراف معياري 0.863. بينما حصلت الفقرة (21) " إمكانية التواصل مع الاطراف الخارجية ( مثلا التواصل مع المدققين الخارجين يمكن أن يزود الادارة بمعلومات مهمة حول نظام الرقابة الداخلية)" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.86 وانحراف معياري 1.094.

وربما يعود ذلك لعدم امكانية توفير بيانات مالية موثوقة و التمكن من الحفاظ على اصول المنشآت و التي وردت في العوامل السابقة دون توفر البنود المذكورة أعلاه فيما يخص المعلومات و الاتصال.

يلاحظ ارتفاع معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بإذ كان الالتزام مرتفعا مما يدل على أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم تطبق و بشكل معقول أنظمة الرقابة الداخلية فيما يخص المعلومات و الاتصال.



4-3-1/هـ فاعلية تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لأنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراقبة:

لوصف مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمراقبة تم سؤال أفراد العينة عن بعض العناصر لهذا المكون ، ويلخص الجدول (4-3-1/هـ) نتائج هذه الأسئلة.

جدول رقم (4-3-1/هـ)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة عند تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراقبة.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
24	يوجد قسم تدقيق داخلي في المنشأة.	3.80	1.519	2	مرتفعة
25	وجود مراقبة مستمرة خلال العمليات الاعتيادية للشركة.	3.86	1.183	1	مرتفعة
26	تزويد الادارة بالتقارير حول أي خلل يطرأ على نظام الرقابة الداخلية.	3.53	1.201	6	متوسطة
27	مراقبة الإجراءات التصحيحية للتأكد من سلامة تطبيقها.	3.69	1.161	4	متوسطة
28	قيام المنشأة و بمساعدة قسم التدقيق الداخلي بعمل تفتيش في الوقت المناسب في الحالات التي تستدعيها طبيعة بعض الاصول.	3.37	1.342	7	متوسطة
29	تقوم الادارة العليا بمراجعة الاداء الفعلي مقارنة بالخطط التقديرية.	3.63	1.299	5	متوسطة
30	وجود استجابة من قبل ادارة المنشأة لتقارير نظام الرقابة الداخلية التي يعدها المدقق الداخلي و العمل بها لتصويب الانحرافات ان وجدت.	3.70	1.408	3	متوسطة

متوسطة	1.062	3.65	المتوسط الحسابي للمجموعة
--------	-------	------	-----------------------------

لقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمرقابة حصول الفقرة (25) " وجود مراقبة مستمرة خلال العمليات الاعتيادية للشركة " على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.86 وانحراف معياري 1.183 بينما حصلت الفقرة (28) " قيام المنشأة و بمساعدة قسم التدقيق الداخلي بعمل تفتيش في الوقت المناسب في الحالات التي تستدعيها طبيعة بعض الاصول " على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.37 وانحراف معياري 1.342.

وربما يعود ذلك لعدم توفر دائرة تدقيق داخلي فاعلة في كثير من المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم و قد تكون منعدمة في المنشآت صغيرة الحجم.

يلاحظ معدل الالتزام بجميع الموضوعات الواردة في الجدول السابق بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية إذ كان الالتزام متوسطا تقريبا مما يدل على أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لا تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بالقدر الكافي فيما يخص المراقبة.

#### 2-3-4 المعوقات التي تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم:

لوصف حجم المعوقات المقترحة التي من الممكن أن تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم تم سؤال أفراد العينة عنها وقد كانت إجاباتهم كما في الجدول

(2-3-4)

## جدول رقم (4-3-2)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة لوصف حجم المعوقات المقترحة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
31	عدم خضوع الموظفين لتدريب مستمر حول سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية في المنشأة.	3.34	1.261	4	متوسطة
32	عدم وعي الموظفين بأهمية الرقابة الداخلية.	3.54	1.270	1	متوسطة
33	عدم التزام الموظفين بالسياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	3.43	1.509	2	متوسطة
34	تطور الأساليب المستخدمة في عمليات الاحتيال و تنوعها.	3.24	1.555	5	متوسطة
35	عدم إهتمام ودعم الإدارة العليا لأنشطة الرقابة الداخلية .	3.40	1.527	3	متوسطة
36	ارتفاع كلفة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية .	3.13	1.361	7	متوسطة
37	عدم وضوح اهداف المنشأة و استراتيجيتها مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الاهداف و الاستراتيجيات في انظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في المنشأة.	3.20	1.480	6	متوسطة
38	هناك معوقات تتعلق بالتسهيلات الفنية و التقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة.	3.09	1.401	8	متوسطة
	المتوسط الحسابي للمجموعة	3.29	1.161		متوسطة

و فيما يتعلق بمعوقات تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فلقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول أعلاه حصول الفقرة (32) " عدم وعي الموظفين بأهمية الرقابة الداخلية" على المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي 3.54 وانحراف معياري 1.270 بينما حصلت الفقرة (38) " هناك معوقات تتعلق بالتسهيلات

الفنية و التقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة" على المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي 3.09 وانحراف معياري 1.401.

ويبدو من الجدول السابق أن أفراد العينة يرون أن الأمور الواردة في الجدول هي ذات أهمية متوسطة، مما يدل على وجود معوقات نوعا ما و تحدّد هذه المعوقات إلى حد ما من تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

#### 4-4: اختبار فرضيات الدراسة:

##### 1-4-4 اختبار فرضيات الدراسة الاثنتين الأوليين:

الفرضية الرئيسة الأولى  $H_0$ : لا تطبق المنشآت الصغير و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة

الداخلية بفاعلية، ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

(1) لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة.

(2) لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر.

(3) لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة.

(4) لا تطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال.

(5) لاتطبق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمراقبة.

الفرضية الرئيسية الثانية  $H_0$ : لا توجد معوقات تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة

في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم.

و لاختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الاثنتين الأوليين، قام الباحث بعمل اختبار لفرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية من خلال استخدام اختبار ( **One sample t-test** ) إذ أنه ترفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية ، و إذا كانت الدلالة  $\geq 0.05$  . وقد تم في جميع هذه الاختبارات مقارنة متوسط إجابات كل فرضية فرعية مع المتوسط الافتراضي للإجابات وهو (3). ويوضح الجدول (4-4-1) نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الملحقة بالفرضية الرئيسية الأولى إضافةً إلى الفرضية الرئيسية الثانية.

## جدول رقم (1-4-4)

## نتائج اختبار One sample t-test

النتيجة	p value	t الجدولية*	t المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيانات	اسم الفرضية
رفض	0.00	1.996	4.383	1.020	3.53	تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة	الرئيسية 1 الفرعية 1
رفض	0.00	1.996	6.737	.623	3.50	تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر	الرئيسية 1 الفرعية 2
رفض	0.00	1.996	12.063	.718	4.03	تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة	الرئيسية 1 الفرعية 3
رفض	0.00	1.996	12.975	.764	4.18	تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال	الرئيسية 1 الفرعية 4
رفض	0.00	1.996	5.142	1.062	3.65	تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمراقبة	الرئيسية 1 الفرعية 5
رفض	0.36	1.996	2.135	1.161	3.29	المعوقات التي تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم	الرئيسية 2

\*تم اعتماد t الجدولية عند درجات الحرية 70 - 2 = 68 (Lind, Marchal, & Wathen (2010))

بناء على ما ورد في الجدول رقم (1-4-4) فإن الفرضية العدمية الرئيسة الأولى ترفض ( إذ كان

هناك رفض لجميع الفرضيات الفرعية المتعلقة بها ) بما معناه أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

تطبق إلى حد ما أنظمة الرقابة الداخلية .

وبالنسبة للفرضية العدمية الرئيسة الثانية فإنها ترفض بما معناه أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تواجه إلى حد ما معوقات تحدّ من تطبيقها لأنظمة رقابة داخلية فاعلة في هذه المنشآت.

#### 2-4-4 اختبار فرضية الدراسة الثالثة:

الفرضية الرئيسة الثالثة **HO3**: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعود للخلفية الشخصية و طبيعة المنشأة لكل منهم ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- (1) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لعمر المستجيب.
- (2) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للدور الوظيفي للمستجيب.
- (3) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للرتبة الوظيفية للمستجيب.
- (4) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للتخصص العلمي للمستجيب.
- (5) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.
- (6) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لعدد سنوات الخبرة للمستجيب.
- (7) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للحصول على شهادة مهنية بالنسبة للمستجيب.
- (8) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لتصنيف المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

9) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لعدد موظفي المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

10) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لنوع المنشأة التي يعمل فيها المستجيب.

لاختبار هذه الفرضيات تم استخدام اختباري **Kruskal-Wallis** و **Mann-Whitney** وذلك لمقارنة متوسطات إجابات الفئات المختلفة في متغيرات الخلفية الشخصية إذ يُستخدم اختبار **Kruskal-Wallis** عند المقارنة بين ثلاث فئات فأكثر واختبار **Mann-Whitney** للمقارنة بين فئتين. وقد اضطر الباحث إلى دمج بعض الفئات معا بسبب انخفاض تكرارات بعض الفئات بشكل كبير مما يعيق تنفيذ الاختبارات المذكورة.

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لعمر المستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للعمر ولقد قام الباحث بدمج فئات الأعمار (41 – 50 سنة) والفئة (أكثر من 50 سنة) لقلة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2). كما ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير العمر وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم وذلك لعدم أهمية عرضها وحجم المعلومات الكبير الذي سيتم عرضه إن لم تستثن.



## جدول رقم (4-4-2/أ)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للعمر.

P value	أكثر من 40 سنة	31 - 40 سنة	25 - 30 سنة	أقل من 25 سنة	الجملة	رقم المجموعة	رقم الجملة
.036	4.50	3.35	3.16	2.72	تدار أعمال المنشأة من خلال فرد واحد أو افراد قليلين لهم سلطات و صلاحيات تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.	(4-3-1/ب)	13

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/أ) فإن الجملة الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلاف مهم إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى العمر ويظهر الجدول السابق بأنه فقط جملة واحدة أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى العمر وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للدور الوظيفي للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Mann-Whitney** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للدور الوظيفي.

و قد لوحظ أن جميع الجمل لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الدور الوظيفي وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للرتبة الوظيفية للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للرتبة الوظيفية ولقد قام الباحث بدمج فئات (مسؤول قسم) مع (مدير دائرة) لقلّة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2/ب). كما ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير الرتبة الوظيفية وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم .

جدول رقم (4-4-2/ب)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للرتبة الوظيفية.

رقم الجمل	رقم المجموعة	الجمل	موظف مبتدئ	موظف رئيسي	رئيس قسم مدير دائرة	P value
13	(أ/1-3-4)	تدار أعمال المنشأة من خلال فرد واحد أو افراد قليلين لهم سلطات و صلاحيات تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.	2.74	3.00	4.13	.004

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/ب) فإن الجملة الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائية بين أفراد العينة تعود إلى الرتبة الوظيفية ويظهر الجدول السابق بأنه فقط جملة واحدة أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الرتبة الوظيفية، وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للتخصص العلمي للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Mann-Whitney** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للتخصص العلمي ولقد قام الباحث بدمج فئات (تمويل/علوم مالية و مصرفية) مع (إدارة الأعمال) لقلّة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2/ج). كما ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير الرتبة الوظيفية وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم .

## جدول رقم (4-4-2/ج)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للتخصص العلمي للمستجيب.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	محاسبة	تمويل/علوم مصرفية	P value
6	(4-3-1/أ)	يوجد نظام داخلي للشركة مكتوب و واضح ( مثلا سياسة التعيين و الترقية و الاجازات و العقوبات ... الخ )	3.97	2.78	.031

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/ج) فإن الجملة الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى التخصص العلمي ويظهر الجدول السابق بأنه فقط جملة واحدة أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى التخصص العلمي ، وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للمؤهل العلمي ولقد قام الباحث بدمج فئات (دبلوم دراسات عليا) مع (ماجستير) و (دكتوراة) لقلّة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2/د). كما ويوضح

الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير الرتبة الوظيفية وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم .

#### جدول رقم (4-4-2/د)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحد من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للمؤهل العلمي للمستجيب.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس	دبلوم عالي ماجستير	P value
18	(أ/1-3-4)	يتم تحديث السياسات و الإجراءات بشكل دوري وتكون موثقة ويتم ايصالها لجميع الموظفين في المنشأة	2.56	3.87	3.44	.027

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/د) فإن الجملة الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى المؤهل العلمي ويظهر الجدول السابق بأنه فقط جملة واحدة أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى التخصص العلمي ، وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية السادسة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً عدد سنوات الخبرة للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لعدد سنوات الخبرة ولقد قام الباحث بدمج فئات (بين 16 و 20 سنة) و (أكثر من 20 سنة) لقلّة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2/هـ). كما ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير الرتبة الوظيفية وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم .

#### جدول رقم (4-4-2/هـ)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لعدد سنوات الخبرة للمستجيب.

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	دون خمس سنوات	بين 5-10 سنوات	بين 11 و 15 سنة	أكثر من 16 سنة	P value
2	(أ/1-3-4)	يوجد وصف عمل واضح لكافة الوظائف في المنشأة .	3.54	3.17	4.58	3.43	.016
4	(أ/1-3-4)	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب و مطبق في المنشأة .	3.25	3.30	4.33	3.43	.044
11	(ب/1-3-4)	قيام ادارة المنشأة بتحليل الاخطار و تصنيفها و تحديدها احتمالية	3.14	3.26	4.25	3.43	.028

					حدوثها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.		
.007	4.71	3.75	3.43	2.64	تدار أعمال المنشأة من خلال فرد واحد أو أفراد قليلين لهم سلطات و صلاحيات تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.	(4-3-1/ب)	13
.010	4.43	4.58	3.52	3.89	يتم التواصل بين المستويات الإدارية بشكل مستمر ودون عوائق .	(4-3-1/ج)	19

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/هـ) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى عدد سنوات الخبرة ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 5 جمل أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى عدد سنوات الخبرة ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي بين مجموعات الأسئلة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

**الفرضية الفرعية السابعة:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً للحصول على الشهادات المهنية للمستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Mann-Whitney** وذلك من أجل التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً للحصول على الشهادات المهنية. و قد لوحظ أن جميع الجمل لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى الحصول على الشهادات المهنية وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية الثامنة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لتصنيف المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Mann-Whitney** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لتصنيف المنشأة. ويوضح الجدول (4-4-2/و) المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير تصنيف وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم .

#### جدول رقم (4-4-2/و)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لتصنيف المنشأة التي يعمل بها المستجيب

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	محلية	أجنبية	P value
2	(4-3-1/هـ)	يوجد وصف عمل واضح لكافة الوظائف في المنشأة .	3.42	4.12	.046
3	(4-3-1/هـ)	يوجد نظام واضح لتقييم الاداء.	2.89	3.94	.005
4	(4-3-1/هـ)	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب و مطبق في المنشأة.	3.28	4.29	.003
5	(4-3-1/هـ)	يتم توزيع المهمات و منح الصلاحيات من قبل الادارة العليا بطريقة مكتوبة و واضحة.	3.30	4.00	.045
6	(4-3-1/هـ)	يوجد نظام داخلي للشركة مكتوب و واضح ( مثلا سياسة التعيين و الترقيّة و الاجازات و العقوبات	3.58	4.53	.003



			...الخ).		
.017	4.29	3.43	وجود تسلسل اداري يوضح خطوط السلطة و المسؤولية بإذ يمكن تحديد المسؤولية عن اي اخطاء أو مخالفات قد تحدث.	(4-3-1/هـ)	7
.024	3.94	3.23	قيام ادارة المنشأة بتحليل الاخطار و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	(4-3-1/هـ)	11
.031	4.82	4.36	يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول ( مثلا تسوية البنك، جرد المخزون، ...الخ)	(4-3-1/هـ)	17
.004	4.47	3.77	يتم التواصل بين المستويات الادارية بشكل مستمر ودون عوائق .	(4-3-1/هـ)	19
.049	4.35	3.70	وجود مراقبة مستمرة خلال العمليات الاعتيادية للشركة.	(4-3-1/هـ)	25
.046	4.00	3.38	تزويد الادارة بالتقارير حول أي خلل يطرأ على نظام الرقابة الداخلية.	(4-3-1/هـ)	26
.023	4.24	3.51	مراقبة الإجراءات التصحيحية للتأكد من سلامة تطبيقها.	(4-3-1/هـ)	27
.020	4.00	3.17	قيام المنشأة و بمساعدة قسم التدقيق الداخلي بعمل تفتيش في الوقت المناسب في الحالات التي تستدعيها طبيعة بعض الاصول.	(4-3-1/هـ)	28
.016	4.29	3.42	تقوم الادارة العليا بمراجعة الاداء الفعلي مقارنة بالخطط التقديرية.	(4-3-1/هـ)	29

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/و) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى تصنيف المنشأة ويظهر الجدول السابق بأن 14 جملة أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن باقي الجمل لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى تصنيف المنشأة ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه منتظم بين مجموعات الأسئلة إذ تركزت في مجموعتي (بيئة الرقابة) و (المراقبة) وعليه ترفض الفرضية العدمية.

و يلاحظ هنا أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم الأجنبية أكثر فاعلية في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية خاصة في مكوني (بيئة الرقابة) و (المراقبة)، وتعدّ هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث نتيجةً طبيعية و منطقية إذ أن هذه المنشآت يوجد لها فروع في عدة دول مختلفة و هذه الفروع جميعها تتبع لنفس الإدارة و التي تمثل تصرفاتها و توجهاتها و فلسفتها العناصر الرئيسية (لبينة الرقابة) و التي تعدّ القاعدة الأساسية في نظام الرقابة الداخلية، أضف إلى ذلك كله إمتلاك هذه المنشآت جميعها دوائر تدقيق داخلي فاعلة إذ أن التدقيق الداخلي يعدّ العنصر الرئيسي في عملية (المراقبة).

**الفرضية الفرعية التاسعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً عدد موظفين المنشأة التي يعمل بها المستجيب.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Mann-Whitney** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لعدد موظفي المنشأة ولقد قام الباحث بدمج فئات (50 – 249) و (أكثر من 250) لقلة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2/ي). كما ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير عدد موظفي المنشأة وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه توجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم .

## جدول رقم (4-4-2/ي)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لعدد موظفي المنشأة التي يعمل بها المستجيب

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	49-15 موظف	50 - 249 موظف	P value
4	(أ/1-3-4)	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب و مطبق في المنشأة.	3.04	3.82	.018
24	(هـ/1-3-4)	يوجد قسم تدقيق داخلي في المنشأة.	3.35	4.07	.021
26	(هـ/1-3-4)	تزويد الادارة بالتقارير حول أي خلل يطرأ على نظام الرقابة الداخلية.	3.15	3.75	.038
31	(2-3-4)	عدم خضوع الموظفين لتدريب مستمر حول سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية في المنشأة.	2.92	3.59	.031
33	(2-3-4)	عدم إلتزام الموظفين بالسياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	2.81	3.80	.008
34	(2-3-4)	تطور الأساليب المستخدمة في عمليات الاحتيال و تنوعها.	2.50	3.68	.001
35	(2-3-4)	عدم إهتمام ودعم الإدارة العليا لأنشطة الرقابة الداخلية.	2.85	3.73	.013
37	(2-3-4)	إرتفاع كلفة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية.	2.62	3.55	.009

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/ي) فإن الجمل الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى عدد موظفي المنشأة ويظهر الجدول السابق بأنه فقط 8 جمل أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى عدد موظفي المنشأة ويلاحظ أن المتوسطات الحسابية في الجدول موزعة بشكل شبه عشوائي مع تركيز نوعاً ما على مجموعة (المعوقات) بين مجموعات الأسئلة و عليه لا ترفض الفرضية العدمية.

الفرضية الفرعية العاشرة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تبعاً لنوع المنشأة التي يعمل بها المستجيب.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار **Kruskal-Wallis** وذلك من أجل التحقق من الفروقات في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لنوع المنشأة ولقد قام الباحث بدمج فئات (تضامن) مع (أخرى) لقلّة عدد أفراد العينة نسبياً في هذه الفئات كما هو موضح في الجدول رقم (4-4-2/ك). كما ويوضح الجدول المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات متغير نوع المنشأة وذلك للجمل التي أظهر الاختبار أنه يوجد فيها فروق ذات دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية 0.05 وقد عمل الباحث على استثناء الجمل التي لا ينتج عنها فرق إحصائي مهم.

#### جدول رقم (4-4-2/ك)

التحقق من الفروق في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية و في المعوقات التي تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة تبعاً لنوع المنشأة

رقم الجملة	رقم المجموعة	الجملة	فردية	مسؤولية محدودة	تضامن و أخرى	P value
11	(4-3-1/ب)	قيام ادارة المنشأة بتحليل الاخطار و تصنيفها و تحديّد احتمالية حدوثها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	3.77	3.05	4.13	.008

بالنظر إلى ما ورد في الجدول رقم (4-4-2/ك) فإن الجملة الواردة فيه هي التي وجد فيها اختلافات مهمة إحصائياً بين أفراد العينة تعود إلى نوع المنشأة ويظهر الجدول السابق بأنه فقط جملة واحدة أظهرت فروقات ذات أهمية إحصائية وأن الغالبية لم ينتج عنها اختلافات إحصائية مهمة تعود إلى نوع المنشأة وعليه لا ترفض الفرضية العدمية.

#### 4-5 اختبار موثوقية النتائج:-

للتحقق من موثوقية النتائج تم إجراء اختبار كرونباخ ألفا، والجدول (4-5) يبين نتائج كرونباخ ألفا ويتضح من الجدول أن قيمة كرونباخ ألفا لجميع الأسئلة معا كانت 0.886% كما لم تقل لأي مجموعة من الأسئلة عن 0.770 باستثناء المجموعة المتعلقة (بتقييم المخاطر). وهذه الأرقام أعلى من الحد الأدنى المقبول وهو 0.70 وبذلك يمكن القول بموثوقية نتائج الدراسة.

(Saunders, Lewis & Thornhill 2012)

#### (جدول 4-5)

#### اختبار موثوقية النتائج ( اختبار كرونباخ ألفا )

قيم كرونباخ ألفا	البيان
0.894	تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق ببيئة الرقابة
0.430	تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بتقييم المخاطر
0.770	تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم

	أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بأنشطة الرقابة
0.810	تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمعلومات و الاتصال
0.914	تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية فيما يتعلق بالمراقبة
0.928	المعوقات التي تحدّ من تطبيق أنظمة رقابة فاعلة في الشركات الصغيرة و متوسطة الحجم.
0.886	جميع الأسس

## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الخامس  
الاستنتاجات و التوصيات

1-5 المقدمة

2-5 الاستنتاجات

3-5 التوصيات



## الفصل الخامس

### الاستنتاجات و التوصيات

#### 1-5: المقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن لأنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية بالإضافة إلى البحث في المعوقات التي قد تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة، ولقد وضع الباحث عدداً من الأسئلة والفرضيات التي تتعلق بالدراسة وتوصل إلى عدة استنتاجات أسهمت في حل المشكلة والإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، وكما يلي:

#### 2-5: الاستنتاجات:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم في الأردن تطبق إلى حد ما أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية وكذلك أظهرت نتائج التحليل أن هذه المنشآت تواجه إلى حد ما معوقات تحدّ من مقدرتها على تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة. أضف إلى ذلك عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعود للخلفية الشخصية و إلى طبيعة المنشأة لكل منهم باستثناء متغير (تصنيف المنشأة) إذ كانت المنشآت الأجنبية تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بشكل أكثر فاعلية فيما يتعلق (ببيئة الرقابة) و (المراقبة) ولقد كانت هذه الفروقات لباقي العوامل مشتتة نسبياً ولا تتبع توجهها معيناً ومن هنا كانت النتيجة عدم وجود فروقات مهمة.

على الرغم من أن أفراد العينة يرون أن المنشآت التي يعملون بها تطبق أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية و أن هذه المنشآت تواجه معوقات تحدّ من تطبيق هذه الأنظمة إلا أن معظم المتوسطات الحسابية الصغيرة نسبياً والتي تتراوح معظمها بين 3.29 – 3.65 باستثناء تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فيما

يتعلق ( بأنشطة الرقابة) و (المعلومات و الاتصال) و التي كانت و على التوالي 4.03 – 4.18 تجعل من هذا التطبيق تطبيقاً نسبياً و أن المعوقات التي يواجهها هذا التطبيق معوقات نسبية مما يعطي الانطباع بوجود مشكلة.

وقد تعود أسباب التطبيق النسبي لأنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية لدى المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم لعدم اهتمام و دعم الادارة في هذه المنشآت لأنشطة الرقابة الداخلية إذ إن معظم هذه المنشآت إما أن تكون عائلية و إما أن تكون مبنية على علاقات اجتماعية أو صداقة بين ملاكها و الإدارات العليا فيها، كما أن أنظمة الرقابة هذه تعدّ من وجهة نظر ملاك المنشآت تدخلاً في خصوصياتهم بالإضافة إلى أنها تمثل مركزاً للتكلفة و دون أي عائد ربحي على المنشأة.

أضف إلى ذلك قلة و ضعف التشريعات القانونية التي تلزم هذه المنشآت بامتلاك أنظمة رقابة داخلية فاعلة و انعكاس ذلك على سير العمل في تلك المنشآت، إذ لا تتوفر سياسات و إجراءات عمل واضحة و مكتوبة و ما يتبعها من توزيع مهمات و منح صلاحيات من قبل الادارة و بطريقة غير واضحة أيضاً. ناهيك عن أن عدداً كبيراً من هذه المنشآت تدار من قبل فرد واحد أو أفراد قليلين لهم سلطات و صلاحيات تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية، و في ظل عدم توفر قسم تدقيق داخلي في كثير منها لا بل قد يكون منعدم الوجود في المنشآت الصغيرة.

أما عدّ المعوقات المقترحة من قبل الباحث معوقات نسبية فمن الممكن أن يعود ذلك إلى عدم وعي الموظفين بأهمية الرقابة الداخلية بالشكل الكافي بسبب عدم خضوعهم لتدريب مستمر حول سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى عدم وضوح أهداف المنشآت و استراتيجياتها مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الأهداف و الاستراتيجيات بالنسبة إلى العاملين في هذه المنشآت.

### 3-5: التوصيات:

استنادا إلى نتائج التحليل الإحصائي والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

(1) ضرورة العمل على توفير قسم تدقيق داخلي في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم و بما يتناسب مع حجم نشاط المنشأة و عدد موظفيها ،مع استمرارية تدريب و تأهيل موظفي هذه الأقسام.

(2) أن تقوم الجهات الرقابية و التشريعية بتطوير و زيادة التشريعات و القوانين التي من شأنها أن تزيد من التزام المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم بتطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة.

(3) ضرورة اعادة النظر في قانوني ضريبة دخل الشركات و ضريبة المبيعات لتشجيع هذه المنشآت على تقديم ميزانياتها.

(4) أن تقوم الجهات المختصة مثل جمعية المحاسبين القانونيين بزيادة الرقابة على مكاتب التدقيق للتأكد من جودة التدقيق على المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم بالإضافة إلى قياس مدى التزام هذه المكاتب بمتطلبات معايير التدقيق الدولية.

(5) قيام المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم بتبني متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم و الصادرة عام 2009 و العمل بما جاء في هذه المعايير.

(6) أن تعمل المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم على تأهيل و تدريب جميع موظفيها بشكل مستمر و خاصة موظفي قسمي التجهيزات و المحاسبة و ربط التقييم السنوي و الزيادات و الترقيات بمدى تطور الموظف.

(7) العمل على إعادة النظر في الخطط الدراسية في الجامعات بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل بإذ أصبح أكثر تخصصاً و بما يتلاءم مع طبيعة المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم إذ إن هذه المنشآت تمثل ما نسبته 99.6% من مجمل عدد المنشآت المسجلة في الأردن.

## قائمة المراجع:

أولا المراجع العربية:

- 1 - إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة 2010 - ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .
- 2 إسماعيل، احمد، (2007)، واقع الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الأردنية في ظل التوجهات الحديثة، مجلة علوم إنسانية، 34 (5)، ص ص 15-26.
- 3 أبوناعم، عبد الحميد مصطفى، (2002)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.
- 4 - أبوزر، عفاف إسحق، (2008)، " التغييرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".
- 5 - البشير، محمد (2008)، الحقوق المفقودة في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم بين تسلط الادارة و ثغرات التشريع، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

6 - البراري، مصطفى(2008)، "دور المنشآت الصغيرة ومتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من البطالة"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

7 التميمي، يونس، (2007)، تمويل المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، تحديات وآفاق جديدة في السياسات الائتمانية، ندوة إدارة تمويل الصناعات الصغيرة ومتوسطة المنعقدة في معهد الدراسات المصرفية في الأردن بتنظيم من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للبنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية من 15-19/7/2007.

8 - جمعة، أحمد حلمي، والرفاعي، غالب عوض، (2008)، " قياس مدى ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة - دراسة اختبارية لعينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

9 حداد، منأور، (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الدول العربية، الجزائر للفترة ما بين 17-18 نيسان.

10 - حسن، توفيق عبدالرحمن يوسف، (2002)، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان.

11 - دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، (2006)، النشرة الإحصائية لعام 2006.

12 - السعافين، هيثم (2008)، " قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم "، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

13 - الشطي، عبدالسلام،(2008)، أثر التمويل و الضرائب على المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

14 - صيام، وليد زكريا (2008)، " انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن "، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

15 - العطية، ماجدة،(2009)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

16 - العامري، صالح مهدي و الغالبي، طاهر حسن، (2007)، الإدارة و الأعمال، دار وائل للنشر و

التوزيع، عمان، الأردن.

17 - عفانة، جهاد عبدالله و أبوعيد، قاسم موسى، (2004)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري

العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

18 - عطية، سليمان (2008)، "مدى ملائمة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص

بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين

القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة

الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

19 - علاونة، سعيد (2008)، "مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة

المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم - دراسة استكشافية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي

الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان

"المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

20 - غرفة صناعة الأردن، (2012)، إحصائيات 2012.

21 - غرفة تجارة عمان ، (2007)، نشرة إحصائية لعام 2007.

22 - القطونة، عادل محمد، والعبادي، هيثم ممدوح (2008)، بعنوان "أهمية الحسابات

القانونية في المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن



لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".

- 23 - لطفي، أمين السيد، (2007)، *التطورات الحديثة في المراجعة*، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- 24 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2011 ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- 25 - مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دورة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم 2011 دبي.
- 26 - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم 2009 ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين.
- 27 - المهدي، عايدة، (2009)، *مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية*، رسالة ماجستير غير منشورة قسم المحاسبة – كلية الأعمال – جامعة الشرق الأوسط.

- 28 - مطر محمد، والسويطي موسى، (2008)، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، ط (2)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 29 - مطر، محمد و نور، عبدالناصر(2008)، طبعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين 18-19 تشرين الأول 2008 تحت عنوان "المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي".
- 30 - المنصور، نصر و جواد، ناجي،(2000)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- 31 - النجار، فايز جمعة و العلي، عبدالستار محمد،(2006)، الريادة و ادارة الاعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- 32 - النعيمي، محمد عبدالعال و البياتي، عبدالجبار و خليفة، غازي،(2009) ، طرق و مناهج البحث العلمي، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن
- 33 - الهيتي، نوزد عبدالرحمن، (2006)، الصناعات الصغيرة ومتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية، العدد 30، سبتمبر 2006، ص ص 27-44.

ثانيا المراجع الأجنبية:

- 1- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (1992, 1994) **Internal Control – Integrated Framework.**
- 2- Greenstone Michael and Paul Oyer, (2006), **Mandated Disclosure**, Stock Returns and the 1964 Securities Acts Ammendments, Quarterly Journal of Economics, 12, (2), pp399-460.
- 3- Junca, J.S., (2004), **Development of Small & Mudium Enterprises in the Indian Economy 3<sup>rd</sup> Arab Conference on Small and Medium Enterprises**, Muscat, Oman Feb, 2004.
- 4- Knechel,W, Salterio,S & Ballou,B,(2007),**Auditing: Assurance and Risk**,3rd edition,Canada: Thomson South-Western.
- 5- Porter,B, Simon,J, & Ltatherly, D,(2008), **Principles Of External Auditing**, 3th edition, Johnwiley and sons : England.
- 6- Soltani,B,(2007),**Auditing: An International Approach**, Prentice Hall, Harlow, England.
- 7- Zingales, Luigi, (2004), **The Costs and Benefits of Financial Markets Regulation**, April, ECGI- Law Working Paper 21/2004, Available at <http://ssrn.com>.

## قائمة الملاحق

- أولاً: نموذج الاستبانة ملحق رقم (1)
- ثانياً: أسماء محكمي الاستبانة ملحق رقم (2)
- ثالثاً: التحليل الإحصائي One sample t-test ملحق (3)

بسم الله الرحمن الرحيم  
 جامعة الشرق الأوسط  
 كلية الأعمال  
 قسم المحاسبة

السيد/السيدة المستجيب المحترم/المحترمة  
 تحية طيبة،

الاستبانة المرفقة هي جزء من بحث يقوم به الباحث **مأمّر صالح العرموطي** استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط. يتناول البحث مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصغيرة ومتوسطة.

لقد تم اختيارك ضمن مجموعة من المحاسبين والمدققين الداخليين الذين يتميزون بدرجة عالية من التأهيل العلمي والمهني للمشاركة في هذه الاستبانة، و يرجو الباحث أن تتكرم بمنحه بعضاً من وقتك الثمين للمشاركة بتعبئة هذه الاستبانة مؤكداً لكم بأن جميع البيانات التي ستدلون بها سوف تستعمل لغايات الدراسة والبحث العلمي فقط وأنها سوف تعامل بسرية تامة. وفي حالة نشر البحث أو تقديمه في مؤتمر علمي ستكون النتائج المذكورة عامة ولا تتعلق بشخص محدد أو شركة بعينها.

هذه الاستبانة تطرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخبرة المهنية للمستجيب، ثم مجموعة من الأسئلة التي تهدف لمعرفة مدى فاعلية الرقابة الداخلية.

في حال رغبت في الاستفسار عن أي شيء ورد في الاستبانة رجاء لا تتردد في الاتصال بالباحث على الرقم التالي ( **0796712223** )

وشكراً لكم حسن تعاونكم.

الباحث  
**مأمّر صالح العرموطي**

أولاً :- البيانات الشخصية:-

\* أرجو منكم التكرم بوضع إشارة (×) عند الاختيار المناسب:-

(1) العمر :-

- أ- أقل من 25 سنة  ب- 25 - أقل 30 سنة  ج- 31 - أقل 40 سنة   
د- 41 - أقل 50 سنة  هـ- أكثر من 50 سنة

(2) الدور الوظيفي الحالي في المنشأة:-

- أ- المحاسبة والإدارة المالية **Accounting & Financial Management**  ب- التدقيق والرقابة  
داخلية **Internal Audit & Control**  د- أخرى الرجاء ذكرها -----

(3) الرتبة الوظيفية:-

- أ- موظف مبتدئ **Junior**  ب- موظف رئيسي **Senior**  ج- مسؤول قسم **Chief**   
د- مدير دائرة **Manager**  هـ- أخرى الرجاء ذكرها -----

(4) التخصص العلمي:-

- أ- محاسبة  ب- تمويل/علوم مالية ومصرفية  ج- إدارة الأعمال

(5) المؤهل العلمي:-

- أ- دبلوم كلية مجتمع فأقل  ب- بكالوريوس  ج- دبلوم دراسات عليا   
د- ماجستير  هـ- دكتوراه

(6) عدد سنوات الخبرة في مجال عملك:

- أ- دون 5 سنوات  ب- بين 5 و 10 سنوات  ج- بين 11 و 15 سنة   
د- بين 16 و 20 سنة  هـ- أكثر من 20 سنة

(7) الحصول على الشهادات المهنية ( مثلًا CPA, CMA, CIA ):

- أ- نعم  ب- لا

ثانياً :- معلومات خاصة بالمنشأة:

(1) تصنف المشاة على أنها:

- أ - شركة محلية صغيرة و متوسطة  ب- شركة أجنبية صغيرة و متوسطة

(2) عدد الموظفين في المنشأة التي تعمل لديها حالياً:

- أ- دون 50 موظف  ب- من 51 إلى 100 موظف  ج- أكثر من 100

(3) نوع المنشأة:

- أ- فردية  ب- مسؤولية محدودة  ج- تضامن  د- أخرى الرجاء ذكرها

ثالثاً:- العوامل التالية هي مكونات نظام الرقابة الداخلية. لكل من العوامل التالية والتي قد تتوفر في شركتكم يرجى الإشارة بوضع علامة (X) والتي توضح مدى فعالية مكونات الرقابة الداخلية المذكورة أدناه في منشأتكم لمعرفة أثر العامل المشار إليه.

- العامل الأول: بيئة الرقابة ( The Control Environment ):

تتضمن بيئة الرقابة الأحداث والسياسات والإجراءات التي تعكس التوجه العام للإدارة العليا حول الرقابة الداخلية وأهميتها للمنشأة، و البيئة التي النشاطات الرقابية فيها.

رقم السؤال	البيان	غير متوفرة	غير فعالة بشكل كبير	غير فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل كبير
1	توجد سياسات و إجراءات عمل مكتوبة و واضحة .					
2	يوجد وصف عمل واضح لكافة الوظائف في المنشأة .					
3	يوجد نظام واضح لتقييم الاداء.					
4	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب و مطبق في المنشأة.					
5	يتم توزيع المهمات و منح الصلاحيات من قبل الادارة العليا بطريقة مكتوبة و واضحة.					
6	يوجد نظام داخلي للشركة مكتوب و واضح ( مثلا سياسة التعيين و الترقية و الاجازات و العقوبات ...الخ ) .					
7	وجود تسلسل اداري يوضح خطوط السلطة و المسؤولية باذ يمكن تحديد المسؤولية عن اي اخطاء أو مخالفات قد تحدث.					

- العامل الثاني: تقييم المخاطر (Risk Assessment):

هي عملية تقوم بها الإدارة لتحديد مخاطر الأعمال المرتبطة في القوائم المالية سواءً كانت من مصادر خارجية أو داخلية وذلك لتحديد الاستجابات المناسبة لهذه المخاطر ونتائج هذه الاستجابات.

رقم السؤال	البيان	غير متوفرة	غير فعالة بشكل كبير	غير فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل كبير
8	عمليات المنشأة وحساباتها تتصف بكثرة استخدام الأحكام الشخصية والتقديرية.					
9	يوجد نظام مالي و محاسبي يضمن موثوقية و عدالة القوائم المالية .					
10	تشرف إدارة المنشأة على مدى تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وإمكانية تطويرها.					
11	قيام ادارة المنشأة بتحليل الاخطار و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
12	توفر ضوابط رقابية مختلفة تستخدم في حالة					

					الطوارئ ء تضمن عدم التوقف.	
					تدار أعمال المنشأة من خلال فرد واحد أو أفراد قليلين لهم سلطات و صلاحيات تمكنهم من تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.	13

- العامل الثالث: أنشطة الرقابة (Control Activities):  
تصمم أنشطة الرقابة من أجل تحقيق أهداف الرقابة وتخفيض المخاطر المحددة من قبل الإدارة وهي عبارة عن سياسات وإجراءات وقوانين يتم وضعها وتنفيذها من أجل تحقيق أهداف المنشأة.

رقم السؤال	البيان	غير متوفرة	غير فعالة بشكل كبير	غير فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل كبير	فعالة بشكل قليل
14	يوجد فصل تنظيمي للمهام من خلال توزيع المهام بين أفراد مختلفين.					
15	يتم منح الصلاحيات للموظفين بشكل يتناسب مع المهام الموكلة لهم.					
16	توجد رقابة مادية على الأصول ( مثلا الاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية، الاحتفاض بالمخزون بمستودعات مناسبة و مراقبة، ... الخ)					
17	يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول ( مثلا تسوية البنك، جرد المخزون، .. الخ)					
18	يتم تحديث السياسات و الإجراءات بشكل دوري وتكون موثقة ويتم إيصالها لجميع الموظفين في المنشأة.					
19	يتم التواصل بين المستويات الادارية بشكل مستمر ودون عوائق .					

- العامل الرابع: المعلومات و الاتصال (Information and Communication):  
توفير معلومات كافية وملائمة في الوقت المناسب إلى الاشخاص المعنيين في المنشأة، إن الاتصال في نظام الرقابة الداخلية يعني تحديد المعلومات المهمة وإيصالها إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب.

رقم السؤال	البيان	غير متوفرة	غير فعالة بشكل كبير	غير فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل كبير	فعالة بشكل قليل
20	توفر معلومات لمتخذ القرار من خلال تقارير للعمليات التشغيلية و البيانات المالية و التزام القانوني .					
21	امكانية التواصل مع الاطراف الخارجية ( مثلا التواصل مع المدققين الخارجيين يمكن أن يزود الادارة بمعلومات هامة حول نظام الرقابة الداخلية)					
22	وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات و دليل مبوب للحسابات و مجموعة من المستندات					



					تفي باحتياجات المنشأة يدويا أو إلكترونيا.	
					قيام المنشأة بتسجيل كافة العمليات في الفترة المحاسبية الخاصة بها.	23

- العامل الخامس: المراقبة (Monitoring):

هي عبارة عن عملية تُصمم لتقييم فعالية أداء نظام الرقابة الداخلية وتتضمن تقييم كل من تصميم وتنفيذ الرقابة في الوقت المناسب وعمل إجراءات تصحيحه وتعديل على النظام إذا كان تقييم الرقابة الداخلية غير جيد.

رقم السؤال	البيان	غير متوفرة	غير فعالة بشكل كبير	غير فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل قليل	فعالة بشكل كبير
24	يوجد قسم تدقيق داخلي في المنشأة.					
25	وجود مراقبة مستمرة خلال العمليات الاعتيادية للشركة.					
26	تزويد الادارة بالتقارير حول أي خلل يطرأ على نظام الرقابة الداخلية.					
27	مراقبة الإجراءات التصحيحية للتأكد من سلامة تطبيقها.					
28	قيام المنشأة و بمساعدة قسم التدقيق الداخلي بعمل تفتيش في الوقت المناسب في الحالات التي تستدعيها طبيعة بعض الاصول.					
29	تقوم الادارة العليا بمراجعة الاداء الفعلي مقارنة بالخطط التقديرية.					
30	وجود استجابة من قبل ادارة المنشأة لتقارير نظام الرقابة الداخلية التي يعدها المدقق الداخلي و العمل بها لتصويب الانحرافات ان وجدت.					

رابعاً:- قد تواجه الشركات العديد من المعوقات أو التحدّيات التي تؤثر على تفعيل نظام الرقابة الداخلية ،لكل من المعوقات التالية والتي قد تتعرض لها شركتكم يرجى الإشارة بوضع علامة (X) والتي توضح مدى أثر هذا المعوق على إجراءات الرقابة الداخلية.

رقم السؤال	المعوقات	غير مؤثر	غير مؤثر بشكل كبير	غير مؤثر بشكل قليل	مؤثر بشكل قليل	مؤثر بشكل كبير
31	عدم خضوع الموظفين لتدريب مستمر حول سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية في المنشأة.					
32	عدم وعي الموظفين بأهمية الرقابة الداخلية.					
33	عدم التزام الموظفين بالسياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.					
34	تطور الأساليب المستخدمة في عمليات الاحتيال و تنوعها.					
35	عدم إهتمام ودعم الإدارة العليا لأنشطة الرقابة					

					الداخلية .	
					إرتفاع كلفة تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية .	36
					عدم وضوح اهداف المنشأة و استراتيجيتها مما يجعل من الصعب ترجمة هذه الاهداف و الاستراتيجيات في أنظمة الرقابة الداخلية القابلة للتطبيق في المنشأة.	37
					هناك معوقات تتعلق بالتسهيلات الفنية و التقنية لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأة.	38

## ملحق رقم (2)

### أسماء محكمي الاستبانة

قام الباحث بتحكيم استبانته الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من ذوي الاختصاص والخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي وهم:

الاسم	الرتبة	الجامعة
الدكتور أسامة عمر	أستاذ مشارك/محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
الدكتور مضر عبداللطيف	أستاذ مشارك/محاسبة	جامعة الشرق الأوسط

## ملحق رقم (3)

## التحليل الإحصائي One sample t-test

## One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1_1	70	3.5347	1.02055	.12198
H1_2	70	3.5024	.62393	.07457
H1_3	70	4.0357	.71834	.08586
H1_4	70	4.1857	.76458	.09138
H1_5	70	3.6531	1.06254	.12700
H2	70	3.2964	1.16177	.13886

## One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
H1_1	4.383	68	.000	.53469	.2914	.7780
H1_2	6.737	68	.000	.50238	.3536	.6512
H1_3	12.063	68	.000	1.03571	.8644	1.2070
H1_4	12.975	68	.000	1.18571	1.0034	1.3680
H1_5	5.142	68	.000	.65306	.3997	.9064
H2	2.135	68	.036	.29643	.0194	.5734

قال تعالى:

"قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ"

صدق الله العظيم

[سورة يونس: 58]